صيانة القرآن الكريم من العبث والامتهان

د. محمد بن عبد العزيز السند (*)

ملخص البحث

اشتملت الدراسة على مبحثين، ومقدمة، وتمهيد.

تناول المبحث الأول صوراً من الامتهان المتعمد، وشبه المتعمد للنص القرآني، وجاء هذا في ست صور، اشتمل عليها المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فقد ورد فيه صور الامتهان غير المتعمد للنص القرآني، واشتمل على مطلبين، ذكر في المطلب الأول صور الامتهان المتعلقة بالنص ذاته، وفيه تسع صور، وذكر في المطلب الثاني صور الامتهان المتعلقة بكتابته ورسمه، وفيه إحدى عشرة صورة، وأما المطلب الثالث فقد تضمن صور الامتهان المتعلقة بالوعاء الذي يُكتب فيه، واشتمل على عشر صور، ثم تأتي بعد ذلك الخاتمة والتوصيات.

(*) عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بالرياض.

المقدّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أمّا بعد:

فإنّ المسلمين جميعاً لا يختلفون على قداسة النصّ القرآني وكماله، وأنّه كما قال منزله سبحانه: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصّلت: ٤٢]، ولمّا كان الأمر كذلك؛ وجب احترام هذا النصّ، وتقديسه، وصيانته عن كلِّ ما يَشينه وينقص من قدره، إنْ بجهلٍ وحُسْنِ قصدٍ كما هو حال بعض العامّة، وإن بغير ذلك من مقاصد السوء، ممّا قد يصدر من أهل الزندقة والنفاق من المنتسبين إلى الإسلام، ومن اغترّ بهم من الشباب الأغرار، بأساليب ماكرة وخفية قد تخفى على كثير من عامّة المسلمين. وإذا كان احترام هذا النصّ وتقديسه واجباً على المسلمين جميعاً، فإنّ الواجب على الخاصّة - وهم أهل العلم - أن يتفانَوا في الذَّود عن هذا النصّ، وكشف طرق أهل الباطل وأساليبهم للنيل منه ومحاولة إسقاطه، أو تفريغه من محتواه؛ ليبقى مجرّد نصّ مقدّس جامد، لا حياة فيه، ولا تأثير له في حياة الناس. وهذا ما دفعني لكتابة هذا البحث، مستقصياً فيه ما ظهر لي من صور الابتذال والامتهان والعبث التي شاعت في هذا العصر، ليكون المسلمون منها على حذر. وقد اقتصرت على ما يصدر من المنتسبين إلى الإسلام - كما سبق -، لأنّ ما يصدر من الكفّار الصُّرَحاء أمر واضح وجلي، وليس بعد الكفر ذنب، ولهذا جاء النهي عن السفر بالمصحف إلى بلاد العدوّ خشية امتهانه حسياً، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ (لا تسافروا بالقرآن، فإني لا آمن أن يناله العدوّ)[1].

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفّار إذا خيف وقوعه بأيديهم: (ص٤٩٢)، برقم: (١٨٦٩).

أهميّة هذا الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهميّة هذا الموضوع فيما يلي:

١) علاقته الوثيقة بالقرآن الكريم الذي هو كلام الله - عزَّ وجلَّ -.

٢) ندرة الدراسات الشاملة فيه، إذ لم أطّلع على دراسة مستقلّة تُعنى بجميع جوانبه.

٣) جرأة الكثيرين على هذا النصّ، إمّا تعمّداً، وإمّا جهلاً كما سبق.

٤) جهل كثير من العامّة وبعض طلبة العلم بالكثير من أساليب الأعداء من المنتسبين إلى الإسلام، ومحاولاتهم المشبوهة للنيل من هذا النصّ الكريم.

ولهذا كلّه رأيت أن أكتب في هذا الموضوع مبيناً ما تيسّر لي جمعه من أساليب ووجوه الابتذال والامتهان والعبث والعدوان على هذا النصّ المقدّس.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث لم أعثر على دراسة تُعنى بصيانة النصّ القرآني عن الابتذال والامتهان بشكل عام، وإنّما وجدت بعض الدراسات التي تتحدّث عن الاقتباس من القرآن وحكمه، وليس هذا موضوع بحثي، وإن كنت سأشير إلى موضوع الاقتباس إشارة عابرة بإذن الله.

خطّة البحث:

وقد قسّمت هذا البحث إلى مقدّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

فأمّا المقدّمة فهي التي بين يديك.

وأمّا التمهيد فقد جعلته في مطلبين، المطلب الأوّل بيّنت فيه المراد بالنصّ القرآني. والمطلب الثاني ذكرت فيه دلائل قدسيته وتعظيمه.

وأمّا المبحثان، فالأوّل: بيّنت فيه صور الامتهان المتعمّد أو شبه المتعمّد الذي يصدر غالباً من أصحاب التوجّهات المشبوهة. والمبحث الثاني: بيّنت فيه صور الامتهان العفوي (غير المتعمّد) والذي يصدر غالباً من العامّة المعظِّمين لهذا النصّ.

وأمّا الخاتمة فذكرت فيها أهمّ النتائج والتوصيات.

وفيما يلي خطّة البحث الأساسية مفصّلة:

التمهيد، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأوّل: المراد بالنصّ القرآني.

المطلب الثاني: دلائل قدسية هذا النصّ.

المبحث الأوّل: صور الامتهان المتعمَّد أو شبه المتعمّد:

الصورة الأولى: إقحام النصّ القرآني أو محاكاته في أشعارهم بما يشبه الاقتباس أو التضمين، على سبيل السخرية والاستهزاء.

الصورة الثانية: الدعوة إلى تفسير النصّ وفهمه فهماً «عصرياً»! منقطعاً تماماً عن فهم السلف!

الصورة الثالثة: الاستشهاد بالنصّ القرآني أو إقحامه في الكلام النثري بطريقة هي أقرب إلى الهذيان والاستخفاف والسخرية.

الصورة الرابعة: إنزال النصوص الواردة في الكفّار والمنافقين على المؤمنين من أهل العلم والدعوة والدين.

الصورة الخامسة: الاستشهاد الخاطئ بالنصّ، أو ذكره بالمعنى استخفافاً، مع سهولة الوصول إليه، ولا سيما مع التطوّر التقني والفنّي.

الصورة السادسة: التشكيك في النصّ القرآني، بادّعاء نقصه أو بتحريفه لفظاً أو معنى.

المبحث الثاني: صور الامتهان غير المتعمّد:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: صور الامتهان المتعلّقة بالنصّ ذاته، وهي:

الصورة الأولى: التكلّم به.

الصورة الثانية: جعله نغمة للهاتف النقّال.

الصورة الثالثة: جعله مادّة للنكت والطرائف.

الصورة الرابعة: التكسّب وسؤال الناس بتلاوته وترتيله.

الصورة الخامسة: جعله شعاراً في المنافسات الرياضية.

الصورة السادسة: خلط شيء معه.

الصورة السابعة: تحميله ما لا يحتمل.

الصورة الثامنة: الزعم بأنّ فيه كلَّ شيء.

الصورة التاسعة: تلاوته بالمقامات الموسيقية.

المطلب الثاني: صور الامتهان المتعلّقة بكتابته ورسمه، وهي:

الصورة الأولى: كتابته بغير الرسم العثماني.

الصورة الثانية: كتابته في لوحات للتعليق في البيوت والمكاتب والمدارس.

الصورة الثالثة: كتابته في حروز للتعليق على الرقبة وغيرها تمائمَ.

الصورة الرابعة: كتابته على جسد المريض للاستشفاء.

الصورة الخامسة: كتابته في إناء ليشرب منه المريض.

الصورة السادسة: كتابته على السيارات.

الصورة السابعة: كتابته على الملابس الداخلية.

الصورة الثامنة: كتابته بشكل متقطع.

الصورة التاسعة: كتابته على شكل صورة إنسان أو حيوان.

الصورة العاشرة: كتابته على الدراهم ونحوها.

الصورة الحادية عشرة: كتابة بالذهب.

المطلب الثالث: صور الامتهان المتعلّقة بالوعاء الذي يُكتب فيه كالمصحف ونحوه:

الصورة الأولى: السفر به إلى بلاد العدوّ.

الصورة الثانية: تصغير لفظه وحجمه.

الصورة الثالثة: مسّه بغير طهارة.

الصورة الرابعة: الدخول به إلى أماكن قضاء الحاجة.

الصورة الخامسة: توسّده والاتكاء عليه.

الصورة السادسة: مدّ الرجلين إليه.

الصورة السابعة: وضع شيء عليه .

الصورة الثامنة: وضعه على الأرض.

الصورة التاسعة: وضعه في السيّارة.

الصورة العاشرة: تمكين الصبيان والسفهاء من مسّه.

وهذا وأسأل الله التوفيق والسداد.

التمهيد

المطلب الأوّل: المراد بالنصّ القرآني:

النصّ القرآني المراد به النصّ الذي أنزله الله على رسوله محمّد ﷺ لفظاً ومعنى، وهو القرآن الكريم، ابتداء من سورة الفاتحة، وانتهاء بسورة الناس، فهو ما بين دفتي المصحف العثماني المعروف عند أهل السنّة والجماعة، والذي أجمع عليه الصحابة الكرام في زمن عثمان – رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين – دون زيادة أو نقصان، وهو الذي تلقّته الأمّة بالتواتر جيلاً عن جيل إلى زمننا هذا، وإلى أن يأتي أمر الله تعالى، والذي تكفّل الله بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ويدخل في ذلك تبعاً: الوعاء الذي يُكتب فيه هذا النصّ، كالمصحف ونحوه، ممّا عظّمه الله ورسوله كما سيأتي تفصيله بإذن الله تعالى، إذ هو بمنزلة الحمى للنصّ. فكما أنّ النصّ محفوظ في الصدور؛ فهو محفوظ في السطور والصحائف، ولذا سمّاه الله كتاباً كما سَمَّاه قرآناً[1].

المطلب الثاني: دلائل قدسية هذا النصّ:

أجمع المسلمون من أهل السنّة – كما سبق – على قدسية النصّ القرآني وسلامته من التبديل والتحريف، ودلائل قدسيته كثيرة جداً، أذكر منها:

١) أنّه كلام الله تعالى لفظاً ومعنى، أنزله على رسوله.

٢) أنّه معجز بكلّ سورة منه، وقد تحدّى الله المشركين أن يأتوا بمثله، ثمّ بعشر سور مثله، ثمّ بسورة واحدة، فعجزوا عن ذلك، ولا يزال التحدي قائماً إلى يوم القيامة.

(١) ينظر: لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسي: (ص٩٩).

٣) أنّ الله قد تكفَّل بِحفْظِهِ، بخلاف الكتب الأخرى التي أوكل حِفْظَها إلى البشر، فدخلها التحريف والتبديل، وذهبت قدسيتها بذلك.

٤) تقديس النبيّ ﷺ لهذا النصّ، ومن ذلك: ما كان يعانيه من الشدّة عند نزوله، والخوف من نسيانه، حتى طمأنه الله بقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، وقوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]. ومن ذلك أيضاً: نهي أصحابه عن كتابة شيء غير القرآن لئلا يختلط بالقرآن، ففي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدريّ – رضي الله عنه – أنّ رسول الله ﷺ قال: (لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه)[١]. وقد كان ذلك في أوّل الأمر، ثمّ أذن لهم بعد ذلك لمّا أُمِنَ الالتباس[٢].

٥) أنّه لا يُتَعَبَّد بنصّ سواه في القراءة في الصلاة وغيرها.

٦) تحريم روايته بالمعنى.

٧) أنّه لا يمسّه إلا طاهر عند جمهور أهل العلم[٣].

٨) تحريم قراءته على الجنب عند الجمهور أيضاً[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث، (ص٧٥٧)، برقم: (٣٠٠٤).

(٢) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (١/ ٢٠٣).

(٣) ينظر: إظهار الحقّ المبين بتأييد إجماع الأئمّة الأربعة على تحريم مسّ وحمل القرآن لغير المتطهرين لابن عابد المالكي. وقد أفتى بذلك جمع كبير من أهل العلم من المتقدّمين والمتأخرين.

(٤) ينظر: المغني لابن قدامة: (١/ ١٦٥).

المبحث الأوّل
(صور الامتهان المتعمَّد وشبه المتعمّد)

وهي لا تصدر في الغالب إلا من أعداء الدين المستَخِفِّين من أهل النفاق والزندقة، ومن سلك سبيلهم من الأغرار المخدوعين. وإن زعموا أنّهم ما قصدوا ذلك كما سيأتي، ومن هذه الصور:

الصورة الأولى: إقحام النصّ القرآني أو محاكاته بما يشبه الاقتباس أو التضمين، على سبيل السخرية والاستهزاء، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩]. ويكثر ذلك في هذيانهم الذي يسمّونه «شعر الحداثة»[(١)]، ولهم في ذلك سلف من زنادقة العصر القديم كما سيأتي بيانه، فلكلّ قوم وارث، لكنّهم أعادوا تلك الزندقة بوجه جديد يتسترون خلفه باسم الحداثة والتجديد والأدب، وتبعهم بعض الأغرار المخدوعين. واشترطوا لهذيانهم الذي يُسَمُّونه شعراً شرطاً، وهو الغموض أو الرمز!، فقالوا: إنّ كلّ شعر واضح مبين ليس بشعر، ومرادهم – كما يدلّ على ذلك هذيانهم – تمرير ما يريدونه من معان رديئة وسخرية واستهزاء من خلال هذا الغموض والرمز ليكونوا في مَأْمَنٍ من المحاسبة والمؤاخذة، إذ أدنى ما سيجيبون به المعترض أن يقولوا: إنّنا لم نقصد ذلك، فأنت لم تفهم مرادنا!!. وقد قالوا ذلك مراراً. فقد سئلت إحداهنّ في لقاء معها في إحدى الصحف عن الرمزية، ولماذا يلجأ إليها المبدع!! فأجابت: «يلجأ المبدع! إلى الرمز لأسباب عديدة..» فذكَرْتُ سببين ثانويين ثمّ قالت: «وأخيراً فيمكن للمبدع! أن يلجأ للرمز إذا حاصرته ظروف اجتماعية

(١) ليس كلّ شعر الحداثة مذموماً، لكنّ الغالب هو ما ذكرته، إذ لأجله ابتدع هذا النوع من الشعر. ينظر في التعريف بهذا النوع من الشعر: الحداثة في ميزان الإسلام لعوض القرني، وظاهرة الاعتداء على المقدّس لمحمّد محمود يوسف، موقع باب الإلكتروني.

أو سياسية خاصّة تفرض عليه أن يتخفّى وراء الرمز، ليعبّر عن وجهة نظره»[1]. كما نقلت إحدى الكاتبات مقولة أحد شعراء المغرب؛ «إنّ عدم فهم قصيدتي حماية لها»[2]. وهذا هو مربط الفرس عند هذه الفئة على وجه الخصوص.

ولذا يقول أحد كبارهم: «إنّ الوضوح جريمة»[3].

ثمّ ابتدعوا ما أَسْمَوه بـ «موت المؤلّف»، ومعناه: «أنّ السلطة البشرية التقليدية التي كان يتمتّع بها المؤلّف سابقاً قد سُلبت منه، أي إنّ المؤلّف والكاتب لا يملك الحقّ في تفسير ما كتبه من نصوص، لأنّه بمجرّد أن يخرج النصّ إلى الآخرين فهو كائن مستقلّ بذاته يتمتع بحرية مطلقة يكون القارئ لهذا النصّ حرّاً في تفسير ما يقرؤه، بشرط أن يعتمد في تفسيره على معطيات النصّ، كما أنّ معنى أو تفسير هذا النصّ يتعدّد ويتنوّع باختلاف القرّاء، واختلاف تفسيراتهم لهذا النصّ، هذه الفكرة البنيوية أصبحت مخرجاً ذكياً ودبلوماسياً للكُتّاب والمؤلّفين حين يطلب منهم أن يبيّنوا ما قصدوه من كتاباتهم ونصوصهم»[4].

وقد تتابع الصغار الأغرار على تقرير هذا المبدأ، فهذا أحدهم يقول في مقال له بعنوان: (لا تحاول أن تفهم): «العلاقة مع النصّ الحديث لا تقوم على الفهم... فهم النصّ الحديث هو قتل له(!)»[5].

---

(١) صحيفة البلاد، العدد: (١٦٠٥٧)، بتاريخ: ١٣/ ٤/ ١٤٢١هـ.

(٢) صحيفة الرياض، العدد: (١١٥٥٦)، بتاريخ: ٧/ ١١/ ١٤٢٠هـ، من مقال بعنوان: (النصّ والامتزاج باللغة) لنجوى هاشم.

(٣) هو محمود درويش، نقلت ذلك عنه الكاتبة أميرة الزهراني: مجلّة اليمامة، العدد: (١٧١٠)، بتاريخ: ٤/ ٤/ ١٤٢٣هـ، (ص١٧).

(٤) من مقال بعنوان (اغتيال القارئ) للكاتب: خالد عوض: صحيفة الجزيرة، العدد: (٩٤٦٤)، بتاريخ: ٩/ ١١/ ١٤١٩هـ، (ص٢٢).

(٥) صحيفة المدينة، ملحق الأربعاء، بتاريخ: ٢٦/ ٩/ ١٤٢٥هـ، (ص١٦).

وإمعاناً منهم في المكر؛ أضافوا إلى الغموض والرمزية شرطاً آخر، وهو التقليل من شأن الوزن والقافية، بل الدعوة إلى إلغائها وتجاوزها، ليتيحوا المجال لكلّ من حمل قلماً أن يكتب ما يسمّونه شعراً، وهو أقرب إلى الهذيان وكلام الكهّان منه إلى الشعر والبيان، ذلك أنّ الشعر المقفّى والموزون لا يقدر عليه إلا القلائل من الموهوبين، وذلك يعوق غرضهم الذي يطمحون إليه.

والعجيب أنّ هذه «الحداثة» التي ظهرت أوّل ما ظهرت في الغرب مع بداية القرن العشرين الميلادي، وازدهرت ما بين عامي ٣٥ - ١٩٤٠م؛ قد ماتت بموت دعاتها الأوائل. والذين عاشوا من بعدهم تَخَلَّوا عن أفكارهم الحداثية مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي، ومنهم الشاعر الأمريكي الكبير «أزرا باوند»، وهو الأب الروحيّ لما عُرف فيما بعد بقصيدة النثر(١)، ثمّ جاء هؤلاء في القرن العشرين لينقلوها إلينا لغرض في نفوسهم. بل إنّ بعضهم يرى أنّ نقطة البدء الحقيقيّة لما يسمّونه زوراً بالتنوير كامنة في هذا الخطاب - خطاب الحداثة - الذي تَوَهَّج - حسب زعمهم - في ثمانينيات القرن الميلادي المنصرم(٢).

يقول المستشرق البرتغالي «أرنولد شوبرت»: «تكاد أوروبا أن تكون نسيت هذه الفلسفة منذ نصف قرن من الزمان، بعدما فشلت ولاقت هجوماً من دعاة الأصالة، وإذا بالمثقفين العرب لا يزالون ينظرون لها، ويتمثلونها في رؤاهم وإبداعاتهم، وسرت فيهم إلى حدّ غير معقول! مع أنّ أوروبا اعترفت بأنّها موجة خاطئة، مليئة بالفوضى والعبث، وظهرت ردود فعل عنيفة من المفكرين والأدباء

(١) ينظر مقال بعنوان (الحداثيون العرب يسبحون في الرمال) للأديب ثروت أباظة، صحيفة الندوة، العدد: (١١١٨٠)، بتاريخ: ١/ ٤/ ١٤١٦هـ، (ص٧).

(٢) ينظر مقال بعنوان (هل يتقدّم خطاب التنوير)، لمحمّد المحمود، صحيفة الرياض، العدد: (١٥٢٤٢)، بتاريخ: ٢/ ٤/ ١٤٣١هـ.

الغربيين لمواجهة هذه الظاهرة التي رأوا أنها تسبّب الاضطراب في صفوف الأمّة، وتفسد ذوقها، وتشوّه إحساسها بالجمال، فضلاً عن نشر التفكّك في الألفاظ واللغة. ولذا عجبت أشدّ العجب عندما رأيت أحد المحاضرين في المؤتمر يدافع بشدّة عمّا تخلّى عنه الغربيون أنفسهم وتنكّروا له، وقلت في نفسي: كيف وَجَدَتْ هذه الدعوى العبثية صدى واسعاً عند العرب سدنة الأدب، والشعر خاصّة. ولذا تعمّدت قبل أن أرحل عن الوطن العربي أن أحذّر هؤلاء الأدباء من هذه الكارثة (الحداثة)، فما هي سوى (وباء أدبي) يمكن أن يقضي على كلّ شيء لو أتيح له الانتشار».

إلى أن قال: «ومن باب حبّي للأدب والثقافة العربية والإسلاميّة؛ حذّرت من هذه الموجة العبثية التي تريد هدم الوجدان العربي وتدميره، وقتل روح الجمال التي هي سمة الأدب العربي والإسلامي على مرّ العصور، وأنا أدعوكم جميعاً، رجالاً ونساءً، أن تقفوا صفّاً واحداً في وجه التيارات والمذاهب التي تهبّ عليكم من كلّ جانب، من أجل الحفاظ على شخصيتكم الأصيلة التي شهد لها الشرق والغرب معاً»[1].

وقد تتبّعت ردحاً من الزمن ما يكتبه هؤلاء المفتونون ممّا يسمّونه شعراً حداثياً، فلحظت ظاهرة لا تكاد تخطئها العين الباصرة فيما يهذون به، ألا وهي إقحام بعض النصوص الشرعية - ولا سيّما نصوص القرآن - في هذيانهم، بطريقة تدلّ على الاستخفاف والامتهان والسخرية، ممّا يدلّ على اتفاقهم على مثل هذا المنهج، لا سيما وأنّهم يحومون حول نصوص معيّنة من القرآن، وحتى لا أقع فيما أردت التحذير منه؛ فإنّي سأذكر أمثلة يسيرة على مثل هذا العبث والامتهان لنصوص القرآن لعلّها تغني عن غيرها، ولهم في ذلك مسالك، فمنها:

(١) مجلّة الدعوة السعودية، العدد: (١٧١٧)، بتاريخ: ٣/ ٨/ ١٤٢٠هـ، (ص٢٣).

- **إيراد نصّ قرآني كامل،** يقول أحدهم: «والتين والزيتون وطور سنين وهذا البلد المحزون. لقد رأيت يومها سفائن الإفرنج تغوص تحت الموج...» إلى آخر ما ذكر[1]. ويقول آخر: «التين والزيتون.. والسرو الدوالي.. المريمية في ظلال البرتقال.. وريحة الليمون..» إلى آخر هذيانه[2].
- **إيراد جزء من النصّ بدون مناسبة،** وهذا كثير جداً في هذيانهم، يقول أحدهم تحت عنوان (إيقاعات): «إيقاع (١) كقلب طازج نتهيأ لبعض هواء، الهواء مرتش أحياناً...» إلى أن قال: «إيقاع (٤) وغلّقت الأبواب وقالت..... إذن تعدّي أيتها القصيدة»[3] إلخ.
- **محاكاة النصّ مع تغيير جزء منه على سبيل السخرية،** وهذا كثير أيضاً، يقول أحدهم – وهو غرّ صغير – في هراء له بعنوان (وصبغ للحالمين!): «بيضاء بيضاء مثل قدّوم تضفّره أنفاس بجعة تأتين.. تثقبين صمت الشراشف ودقاً..» إلى أن قال: «أعيد لخفقتي اللثغة.. قبل عشر.. لا تلثغ بالعنب.. لا تمسك بعصم الفواكه..»، إلى أن يقول: «وأدعك أحشائي بقرنفلة.. تنبت بالحبّ وصبغ للحالمين..»[4]، وهو بذلك يحاكي قول الله – عزّ وجلّ –: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، عليهم من الله ما يستحقّون.
- **التلميح إلى بعض نصوص القرآن بطريقة ساخرة، مع دَمْجِها بلغة عامية سوقية،** ومن ذلك قول أحدهم: «هل نسيت الذي جاء من آخر الرمل.. يحمل ساقية

(١) الأعمال الشعرية الكاملة لأمل دنقل، (ص٣١٩).
(٢) صحيفة الجزيرة، العدد: (٩٧٢٦)، بتاريخ: ١/ ٢/ ١٤٢٠هـ، (ص٢١).
(٣) مجلّة اليمامة، العدد: (١٤٧٢)، بتاريخ: ١٢/ ٥/ ١٤١٨هـ، (ص٦٥).
(٤) صحيفة الجزيرة، العدد: (٨٧٠٤)، بتاريخ: ١٣/ ٣/ ١٤١٧هـ، (ص١٨).

تتضور من غربة..» إلى أن يقول: «كأن ليس في كلّ نخل الرياض، عصا كيديك.. لكي يتوكأ هذا الغريب عليها» وفي هذا إشارة إلى قصّة موسى - عليه السلام - ثمّ يواصل: «ويفضي إلى بقعة للبياض.. والذي كلّما طنّ في طبلة الأذن بعض القواقع.. أو نفخ العصفور في الصور!» [يلاحظ التعريض بإسرافيل عليه السلام]، ويواصل: «أو رفّت العين رفّتها.. فتح القلب لك.. والذي همّ - لولا تداركه ...» وهنا إشارة إلى قصّة يونس - عليه السلام -، ثم يواصل هذيانه: «في غسق الماء أن يقتلك.. وقلّبتما تربة الأغنيات معاً.. حين أغفى محمّد..»، هل هذه إشارة إلى نبينا محمّد ﷺ؟ ثم يتبع ذلك بنصّ عامّي سوقي: «يا محمّد.. يا مقمّط.. يا عروق البيدجانة.. قالت أمه ليه.. ليه.. قال أبوه ..... عليه»، ومكان الفراغ كلمة ساقطة لا تليق إلا بأمثال هذا الكاتب العفن، فهل يليق ربط اسم نبيّنا محمّد ﷺ بمثل هذه الترّهات؟. ثم يواصل هذيانه العفن: «أفما زلت في الجبّ.. و..... يطوفون بحثاً عن الذئب..»[1]، وفي هذا إشارة إلى قصّة يوسف - عليه السلام -. ففي هذا النصّ (الهذيان) مع دمجه بكلام عامّي ساقط تعريض وسخرية بنصوص القرآن وقصصه التي قال عنها الحكيم العليم: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

وقد كتب آخَرُ قريباً من هذا الهذيان في نصف صفحة تقريباً، وبدأه بحرف من حروف الهجاء، وكأنّه يحاكي القرآن في البدء في بعض السور بالحروف المقطّعة - وهذا كثير في أشعارهم -، ثم أورد أجزاءً من نصوص قرآنية في كلام أشبه بكلام الكهّان، ثمّ ختم ذلك بقوله: «يلتحف الجريدة.. وينظم المعارف.. ويغزل الخيوط من ورق.. ودونما قلق يوزّع الأرقام، ويسمع الزفير من بعيد..

(١) صحيفة الجزيرة، العدد: (٨٨٧٢٩)، بتاريخ: ٣/ ٩/ ١٤١٧هـ، (ص٢١).

(حادي بادي.. سيدي محمّد البغدادي.. شاله وحطه.. كله ف- هادي)»[1]. وهكذا يمتهنون النصوص الشرعية، ويخلطونها بكلام عامّي لا معنى له، سوى التنفيس عمّا في صدورهم.

- **محاكاة قصص القرآن** ولا سيما قصّة مريم - عليها السلام -، وقصّة موسى - عليه السلام -، وهذا كثير في هذيانهم.

أمّا قصّة مريم فيردّدونها كثيراً بتحويرها إلى معشوقهم ومن يخاطبون، ومن ذلك قول أحدهم: «وهزّي إليك بجذع السنين.. عليك يُساقط من رطب الأغنيات.. سلام عليك.. عليّ سلام..»[2]. ويقول آخر: «وهزّي على غصون الأماني.. تساقط زهراً نديّاً.. ففي مهد عشقك أولد.. أخرج نشأ سوياً.. أحبّك ما دمت حياً»[3]. ويقول ثالث: «وهزي جذع أشواقي.. ليسقط تمر أشعاري»[4]. وواضح اتفاقهم على محاكاة هذه القصّة.

وأمّا قصّة موسى - عليه السلام -، فيقول أحدهم: «تعبت من اتكائي في المسير.. على عصا شعر أهشّ بها على أحلامنا»[5]. وتقول أخرى: «أمسك عصا العزوف.. أ.. هـ.. ش.. [هكذا] بها على ألمي»[6].

والتركيز على هاتين القصّتين، قصّة مريم أم عيسى - عليه السلام -، وقصّة موسى - عليه السلام - وعصاه وطور سيناء حيث كلّمه الله، مع التعريض باسم محمّد بألفاظ عاميّة؛ يشكّك بوجود علاقة بين هذا الهذيان الذين يسمّونه إبداعاً، وبين كفرة أهل الكتاب من اليهود والنصارى، فليُتأمّل ذلك، والله تعالى أعلم.

---

(١) صحيفة الرياض، العدد: (١٠٦٩٢)، بتاريخ: ١/ ٦/ ١٤١٨هـ، (ص٣٧).
(٢) صحيفة الرياض، العدد: (١٠٣٧٨)، بتاريخ: ١١/ ٧/ ١٤١٧هـ، (ص٩).
(٣) صحيفة الجزيرة، العدد (٨٧٤٤)، بتاريخ: ٢٢/ ٤/ ١٤١٧هـ.
(٤) صحيفة الجزيرة، العدد: (٨٦٤٨)، بتاريخ: ١٦/ ١/ ١٤١٧هـ، (ص٢٤).
(٥) صحيفة الرياض، العدد: (١٠٤٤٠)، بتاريخ: ١٤/ ٩/ ١٤١٧هـ، (ص٣٠).
(٦) صحيفة الرياض، العدد: (١١٣٢٣)، بتاريخ: ١١/ ٣/ ١٤٢٠هـ، (ص١١).

هذا ولم يكتفوا بانتهاك حرمة النصّ القرآني المقدّس، وابتذاله وامتهانه؛ بل أضافوا إلى ذلك النصّ النبوي، الشريف، تقول إحداهنّ: «نثرتُ الحَبّ.. نثرتُ الحُبّ.. وعن كثب.. تأملت طيورك والحمائم..» إلى أن تقول: «الحَبّ.. والحُبّ.. ثمّ تأتيك خماصاً.. فتعود بطاناً.. تعود متأملة مجيء الصبح.. أليس الصبح بقريب..»[1]. فهذه قد جمعت بين الكتاب والسنّة!.

وقد سبق أنّ هذه هي طريقة الملاحدة قديماً، لكنّهم كانوا أصرح من هؤلاء، وأقوم ألسنة[2]، أمّا هؤلاء فقد جمعوا بين الركاكة والوقاحة والجرأة على انتهاك النصوص، وبين النفاق والتستر خلف الغموض والرمزية المغرقة، للإفلات من المحاسبة.

وقد سئل شيخ الإسلام – رحمه الله – عن قوم فيهم شبه من هؤلاء، فأجاب بوجوه، منها: «أنّ هذا الكلام.. كلام فاسد مفرداً أو مركباً لأنّهم غيّروا فيه كلام العرب، وبدّلوه بما تمجّه القلوب والأسماع، وتنفر عنه العقول والطباع. وأمّا مركّباته فإنّه ليس من أوزان العرب، ولا هو من جنس الشعر، ولا من أبحره الستة عشر، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب. ومعلوم أنّ تعلّم العربية وتعليم العربية فرض على الكفاية، وكان السلف يؤدّبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي، ونصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنّة، والاقتداء بالعرب في خطابها، فلو تُرك الناس على لحنهم كان نقصاً وعيباً، فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة والأوزان القويمة فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان، الناقلة عن العربية العرباء إلى أنوع الهذيان الذي لا يهذي به الأقوم من الأعاجم الطماطم الصميان».

(١) مجلّة اليمامة السعودية، العدد: (١٤٥١)، بتاريخ: ٥/ ١٢/ ١٤١٧هـ، (ص٢٠).

(٢) من أشعارهم في ذلك قول أحدهم محاكياً سورة الشمس:

قسماً بشمس جبينه وضحاها ونهار مبسمه إذا جلاها

إلى آخر ما ذكر محاكياً سورة الشمس، عليه من الله ما يستحقّ.

ثمّ ذكر وجهاً آخر، وهو: «أنّ غالب هؤلاء إمّا زنديق منافق، وإمّا فاجر فاسق، ولا يكاد يوجد فيهم مؤمن برّ، بل وُجد حاذقهم منسلخاً من دين الإسلام، مضيّعاً للصلوات، متّبعاً للشهوات، لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرّم ما حرّم الله ورسوله، ولا يدين دين المسلمين. وإن كان مسلماً كان فاسقاً، مرتكباً للمحرّمات، تاركاً للواجبات، وإن كان الغالب عليهم إمّا النفاق، وإمّا الفسق...»[1].

وصدق رحمه الله تعالى، فتأمّل ذلك في حال حاذق هؤلاء وإمامهم، فقد كان نصيرياً فتنصّر.

بقي أن أشير إلى شبهة يتمسّك بها هؤلاء المفتونون، وهي أنّ ما يقومون به لا يعدو أن يكون ضرباً من الاقتباس والتضمين، وذلك معروف في اللغة وأشعار العرب. والجواب عن ذلك أنّ ما يفعلونه ليس من الاقتباس والتضمين في شيء، إذ إنّ ذلك لا يكون إلا في كلام بليغ مفهوم، وارتباطه بالكلام الذي أدمج فيه واضح بيّن، كيف وقد اعترف مُنَظِّروهم بمقصدهم من هذا الغموض والرمز كما سبق.

ولهذا ذكر صفي الدين الحليّ[2] – رحمه الله – في شرح الكافية أنّ الاقتباس من القرآن ينقسم ثلاثة أقسام:

١) محمود مقبول، وهو ما يكون في الخطب والمواعظ ونحو ذلك.

٢) مباح مبذول، وهو ما يكون في القصص ونحوها.

٣) مردود مرذول، وهو مثل ما يفعله هؤلاء[3].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣٢/ ٢٥٣) بتصرف يسير.

(٢) هو عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم البليغ المفوّه صفي الدين الحلي الطائي، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي: (٦/ ١٧٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع: (ص١٤٢).

وسئل ابن عقيل[1] - رحمه الله - عن وضع كلمات وآيات من القرآن في آخر فصول خطبة وعظية؟ فقال: «تضمين القرآن لمقاصد تضاهي مقصود القرآن؛ لا بأس به تحسيناً للكلام، كما يُضمّن في الرسائل إلى المشركين آيات تقتضي الدعاية إلى الإسلام . فأمّا تضمين كلام فاسد فلا يجوز، ككتب المبتدعة»[2].

وقد تنبّه مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر بمصر لمثل هذا العبث والهذيان، فأقرّ مجموعة جديدة من الضوابط الصارمة للاقتباس من القرآن الكريم في الأعمال الأدبيّة لمنع حالة الفوضى في عمليات الاقتباس، والتي يضطرّ الأزهر حيالها إلى منع هذه الأعمال من التداول، ويوصي بمصادرتها. حيث اشترط عدم اقتباس أجزاء من القرآن الكريم منسوبة إلى الأديب نفسه، وعدم اجتزاء الآيات من سياقها، وعدم استخدامها في مواضع أو مواقف لا تليق بجلال القرآن وقدسيته، وأن يكون العمل الذي يستخدم فيه هذه الاقتباسات عملاً ذا قيمة أخلاقية، وبعيداً عن الإسفاف والامتهان[3].

ومن أمثلة الاقتباس المقبول من القرآن في الموعظة: قول أبي منصور عبد القاهر البغدادي[4] - رحمه الله -:

يا مَنْ عَدا ثمّ اعتدى ثمّ اقترف ثمّ انتهى ثمّ ارعوى ثمّ اعترف

أبشر بقول الله في آياته (إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف)

---

(١) هو علي بن عقيل بن محمد أبو الوفاء الظفري الحنبلي، أحد الأعلام، علماً ونقلًا وذكاءً وتفنناً، له كتاب الفنون في أزيد من أربعمائة مجلد، مات سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. ينظر: لسان الميزان لابن حجر: (٤/ ٢٤٣).

(٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح: (٢/ ٣٠٠).

(٣) صحيفة الوطن السعودية، العدد: (٩٤٤)، بتاريخ: ٢٩/ ٢/ ١٤٢٤هـ. وينظر: موقع إسلام أون لاين نت.

(٤) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمّد التميميّ الإمام الكبير أبو منصور البغدادي الشافعي الفقيه الأصولي الأديب الشاعر النحوي، مات سنة تسع وعشرين وأربعمائة. ينظر: طبقات المفسّرين للأدنروي: (ص١٠٩).

قال السبكي[1] – رحمه الله – بعد أن ذكر هذين البيتين: «في استعمال مثل الأستاذ أبي منصور مثل هذا الاقتباس في شعره فائدة؛ فإنه جليل القدر، والناس ينهون عن هذا، وربّما أدّى بحث بعضهم إلى أنّه لا يجوز، وقيل: إنّما ذلك يفعله الشعراء الذين هم في كلّ وادٍ يهيمون، ويثبون على الألفاظ وثبة من لا يبالي، وهذا الأستاذ أبو منصور من أئمّة الدين، وقد فعل هذا»[2].

ومن أمثلته من الشعر الحديث – شعر التفعيلة – قول أحد الشعراء الإسلاميين: (سماء «جروزني» غضب!! .. وأيّامها مثل قلبك موّارة باللهب!!.. ووحدك تثأر للكبرياء.. بدنيا مشاعرها من خشب..» إلى أن يقول: «فتبّت يدا كلّ قلب جبان.. وتبّت يدا كلّ باغٍ وتبّ)[3]، وهو اقتباس في غاية الروعة.

ومن الاقتباس الجائز: ما يكون في علم القراءات، مثل قول صاحب الشاطبية:

ومالك يوم الدين (ر)اويه (ن)ـاصر وعند سراط والسراط ل قنبلا[4]

وكذلك في منظومات المتشابه اللفظي للقرآن، مثل قول الناظم:

وجـاء إبليـس أبـى واستكبـرَ فيها وفي ص (أبـى) ما ذُكِـرا[5]

فمثل هذا ليس فيه امتهان للنصّ القرآني، بل فيه فائدة جليلة تتنوّع بتنوّع غرض الناظم، والله تعالى أعلم.

---

(١) علي بن عبد الكافي بن تمام بن حامد بن يحيى بن عثمان بن علي بن مسواري الشافعي السبكي العلامة تقي الدين أبو الحسن الفقيه المحدث الحافظ المفسر الأصولي النحوي، توفي سنة ثلاث وثمانين وستمائة. ينظر: المصدر السابق: (ص٢٨٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٣٩).

(٣) للشاعر د. سعيد شوارب، نشرت في المجلّة العربيّة، عدد شهر ذي القعدة ١٤٢٠هـ، (ص٨٢).

(٤) متن الشاطبية: (ص١٨).

(٥) التوضيحات الجليّة شرح المنظومة السخاوية في متشابهات الآيات القرآنية: (ص٧).

إنّ النصّ القرآني - كما يقول أحد الباحثين[1] - «نصّ استثنائي ينبغي التعامل معه بحيطة وحذر، وإلا سوف نسيء إلى قدسيته ونزاهته وتعاليه، ولا سيّما أنّه كلام الله - عزّ وجلّ - الذي لا يضاهيه أيّ كلام كيفما كان قائله أو قيمته الدلالية والجمالية، وما أكثر الشعراء الذين وقعوا في مأزق الإساءة إلى ما هو قرآني، إمّا عن وعي منهم، أو عن لا وعي».

الصورة الثانية: الدعوة إلى تفسير النصّ وفهمه فهماً «عصرياً»! منقطعاً تماماً عن فهم السلف! وهو ما يدعو إليه من يدّعون - زوراً - العقلانية والتنوير،[2] وهؤلاء مشكلتهم أصلاً ليست مع فهم النصّ وتفسيره، وإنّما مشكلتهم مع النصّ نفسه، فهم لا يريدون للنصّ الشرعيّ - كتاباً وسنّة - أن يكون له سلطان حقيقيّ على الحياة بناء على فكرهم العلماني التغريبيّ، ولذا يقول أحدهم في مقال له بعنوان (معركة النصوص)[3]: «احترام النصّ وتقديسه لا يعني بأي حال من الأحوال إقحامه في كلّ سياق، والتشدّق به في كلّ مقال، وحشده في كلّ قضية، والمناداة به في كلّ خصام. بل قد يكون مثل هذا أقرب إلى العبث منه إلى الاستدلال والتحقيق...».

وهكذا تنقلب الحقائق، ويصبح الاستدلال بالنصوص الشرعية في كلّ قضية عبثاً، أو أقرب إلى العبث عند هؤلاء، والله - عزّ وجلّ - يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فيا لله العجب!.

---

(١) هو التجاني بولعوالي في مقال له بعنوان: (مزالق التناصّ مع النصّ القرآني)، مجلّة الفوانيس الإلكترونيّة.

(٢) ليس المقصود الأساس هنا مناقشة أصحاب هذه القراءات بالتفصيل والردّ عليهم وتفنيد شبههم ودعاواهم، فقد تولّى ذلك الكثير من العلماء والباحثين. (ينظر: القراءات المعاصرة للقرآن الكريم لمحمّد كالو: (ص٣٩)، فقد ذكر الكثير منهم)، ولكنّ المقصود هنا بيان أنّ مثل هذه القراءات تعدّ امتهاناً متعمّداً للقرآن أو شبه متعمّد.

(٣) صحيفة الرياض، العدد: (١٣٤٢٩)، بتاريخ: ٢١/ ٢/ ١٤٢٦هـ.

ثمّ يختم مقاله الطويل بتقرير مذهبه الفاسد فيقول: «أخيراً، لا بدّ من التأكيد على أنّ كلّ هذه المواقف التي يمكن أن يتسامح فيها مع المعركة النصوصية، لا بدّ أن يتزامن معها في السياق الاستدلالي نفسه قدر من التغيير النوعي في آلية القراءة للنصوص محلّ البحث؛ كشرط ضروريّ للتقليل - قدر المستطاع - من سلبية هذه المعركة التقليدية . لا بدّ أن تكون معركة في النصوص، ومعركة في العقل في وقت واحد، ويبقى الهدف الاستراتيجي بعيد المدى خلق آليات قراءة حديثة، نابعة من تصوّر عقلاني حديث»، فهي دعوة إلى إعادة قراءة النصوص قراءة حديثة كما يزعم، قراءة حداثية علمانية تخدم توجّهاتهم المشبوهة، نابعة من تصوّرات عقولهم، التي ترى تهميش النصوص الشرعية بقدر الإمكان، وعند تعذّر ذلك، فلا مانع من تأويل هذه النصوص تأويلاً منكراً تذرّعاً بقراءة حداثية عقلانية!.. ولعمر الله إنّ هذا لهو العبث بالنصوص وامتهانها، وتفريغها من محتواها ومعانيها الشرعية الصحيحة، وسيأتي الحديث بإذن الله عن حقيقة تصورّهم العقلاني الحديث.

يقول أحد الباحثين[1]: «إنّ القراءة الحداثية تسعى إلى تقديم قراءة تختلف عن القراءة المتوارثة إلى حدّ إعلان القطيعة مع تفاسير المتقدّمين، ممّا جعل أصحابها يستعملون في عملية القراءة مناهج منقولة عن الحضارة الغربية، هي عين المناهج التي تستعمل في تحليل النصوص أيّاً كانت، وعلى رأسها النظريات الغربية في تحليل النصوص ونقدها، ونظريات التأويل والقراءة دون اعتبار لخصوصية النصّ القرآني باعتباره وحياً».

(١) عمر أهمو الباحث في القراءات المعاصرة من حوار بعنوان: (النصّ القرآني يواجه التهميش بتأويلات البشر)، موقع إسلام أون لاين. وينظر: القراءة الجديدة للنص الديني (الباطنيون الجدد والقراءة المتهافتة للنص الديني) للدكتور عبد المجيد النجار.

وانطلاقاً من فكرتهم هذه - وهي تقديم فهم عصريّ جديد للنصوص كما يزعمون - طالب أحدهم[1] بالكفّ عن الاحتجاج بالتفاسير المعروفة عند أهل السنّة، إذ يرى أنّها جنت جناية عظمى على القرآن - حسب زعمه - لأنّها صرفت الناس عن مطالعة النصّ والاستماع إليه، وما يجديه ذلك من هداية.

أمّا الحلّ في نظره فيكمن كما يقول في: «إعادته إلى طبيعته الثورية التحرّرية الأولى!، والخطوة الأولى - بزعمه - هي إزالة هذه الغشاوات، كلّ الغشاوات التي أضيفت عليه بالتفسير والمفاهيم اللاهوتية، بحيث يعود القرآن كما أنزل على محمّد».

والغشاوات التي يقصدها هي ما كتبه الأئمّة الأعلام في تفسير القرآن، إذ يقول: «وهذه التفاسير التي تحمل أسماء مقدّسة، إن لم تكن موثّنة! مثل ابن جرير الطبري، وابن كثير، والقرطبيّ.. تعدّ قدس الأقداس، وهناك عشرات الألوف من الشباب السذّج! المتحمّس الذي يفضّل الموت الزؤام على المساس بها، ووراءهم الأئمّة الأعلام الذين لا يتردّدون في الإفتاء بتكفير من يريد الخلاص من هذه التفاسير، أو يرون في هذا مؤامرة على الإسلام»[2].

ويقول آخر: «إنّ تحرير التجديد من أبعاده الماضوية! شرط أوّلي لممارسة العملية التجديدية في الديني! والمدني! على حدّ سواء..»[3].

فهم إذاً يريدون التخلّص من تفاسير السلف (الماضوية)، ليفسّروا القرآن بما يتوافق مع أهوائهم وتوجّهاتهم، وهيهات أن تفرّط الأمّة في تراثها استجابة لهؤلاء الشذّاذ. نعم؛ نحن لا ندعو إلى تقديس تلك الكتب والتفاسير، ولا نرى العصمة

(١) هو جمال البنّا في كتابه تثوير القرآن.

(٢) تثوير القرآن: (ص٢٠٦).

(٣) من مقال بعنوان: (معركة النصوص)، صحيفة الرياض، العدد: (١٣٤٢٩)، بتاريخ: ٢١/ ٢/ ١٤٢٦هـ.

لأصحابها، ولا نمانع كذلك من نقد بعض ما فيها بالدليل الشرعي إذا صدر ذلك من أهل التخصّص، أمّا أن نتخلّص منها، ونلغيها فهذا ضرب من ضروب الإقصاء والتطرّف، وهو لا يقلّ عن التطرّف الذي أشاروا إليه من تقديس تلك الكتب وتوثينها إن وُجد.

أمّا ما تهدف إليه هذه القراءة الجديدة فهي - كما يقول أحد الباحثين[1] - تهدف أساساً إلى نزع القداسة عن القرآن الكريم حتى تتحرّر من أيّ ضوابط وقيود في عملية القراءة، وقد سلكوا في ذلك ثلاث خطط:

الأولى: خطّة «الأنسنة»، والغاية منها رفع عائق القداسة عن القرآن الكريم بالتسوية بينه وبين الكلام الإنساني. وفي هذا يقول أحدهم نافياً إلهية النصّ القرآني[2]: «إنّ القول بإلهية النصوص والإصرار على طبيعتها الإلهية تلك يستلزم أنّ البشر عاجزون بمناهجهم عن فهمها ما لم تتدخل العناية الإلهية بوهب البشر طاقات خاصّة تمكّنهم من الفهم». وهو كلام في غاية الخطورة، وهو يفضي إلى جعل القرآن نصاً لغوياً لا يختلف عن النصوص البشرية الأخرى. بل إنّهم تجرؤوا إلى التشكيك في الوحي ذاته، للتوصّل إلى نفيه، وربطه بالشعر والكهانة، كما يقول هذا الكاتب نفسه: «لقد كان ارتباط ظاهرتي (الشعر والكهانة) بالجنّ في العقل العربي وما ارتبط بهما من اعتقاد العربي بإمكانية الاتصال بين البشر والجنّ هو الأساس الثقافي لظاهرة الوحي الديني ذاتها»[3]. وهذا الارتباط الذي يتحدّث عنه، وينسبه إلى ما أسماه بـ «العقل

(١) هو البروفيسور طه عبد الرحمن من مقال له بعنوان: (الآيات القرآنية والقراءات الحداثية) منتدى الحكمة للفكر والباحثين. وينظر: (النصّ القرآني يواجه التهميش بتأويلات البشر) حوار مع عمر أهمو (مرجع سابق). وقد ذكر البروفيسور طه هذه الخطط الثلاث مختصرة، وتوسّعتُ فيها.

(٢) هو نصر أبو زيد في كتابه نقد الخطاب الديني: (ص١٩٧).

(٣) مفهوم النصّ، دراسة في علوم القرآن: (ص٣٤).

العربي» قد ورد في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ * وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٤]، وهكذا يربط بين الخرافة والوحي.

وبعضهم لم يتجرأ على نفي الوحي صراحة أو التشكيك فيه، لكنّه شكّك - بأسلوب ماكر لا يخلو من تقية - في سلامة النصّ القرآني من النقص والتحريف، وأنّه «من الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه زمن عثمان أو قبل ذلك»، وأنّ الآيات الواردة في إثبات النسخ: «جملتها تؤكّد حصول التغيّر في القرآن»[1] هكذا يزعم مشككاً في إجماع الصحابة - رضي الله عنهم -، ومناقضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

الثانية: خطّة «التعقيل» أو «العقلنة»، والغاية منها تجاهل الجانب الغيبي في أيّ قراءة، واستعمال المناهج الغربية الحديثة في القراءة، وما يرافق ذلك من إطلاق سلطة العقل في التأويل والقراءة، وقد أدّى ذلك إلى إنكار المعجزات الواردة في الكتاب والسنّة، وتفسيرها تفسيراً مادياً منكراً، فمعجزة انشقاق القمر التي جاءت في القرآن الكريم فسّرها أحدهم بظاهرة الخسوف المعروفة، وكأنّ مشركي قريش لا يعرفون الخسوف، ولا يفرّقون بين المعجزة الخارقة، والظاهرة الكونية المعتادة!![2] فأي عقل وأي منطق يقبل مثل هذا التفسير المتهافت؟!. وهكذا يؤولون سائر المعجزات بحجّة (العقلنة)!. بل إنّ هذه العقلنة أدّت عند بعضهم إلى إنكار الكثير من المسلّمات القرآنية والشرعية والعَقَدية، وعَدِّها «تصوّرات أسطورية» حيث

(١) مدخل إلى القرآن الكريم لمحمد عابد الجابري: (١/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم للجابري: (ص١٨٩)، وقد حاول إيهام القارئ بطريقة ماكرة أنّ هذا القول اختاره ابن عاشور رحمه الله، وابن عاشور قد نصّ على أنّها معجزة، ينظر: التحرير والتنوير: (١/ ٤٢١٨).

يتحدّث أحدهم[1] ساخراً عن تمسّك الكثيرين «بصورة الإله الملك بعرشه وكرسيه وصولجانه (!) ومملكته وجنوده الملائكة، وكذلك الشياطين والجنّ والسجلات التي تدوّن فيها الأعمال..». والأخطر من ذلك - كما يقول -: «التمسّك بحرفية صور العقاب والثواب وعذاب القبر ونعيمه ومشاهد القيامة والسير على الصراط...» إلى آخر ما ذكر. فماذا أبقت عقولهم بعد هذا من الثوابت والمسلّمات؟!.

الثالثة: خطّة «الأرخنة»، (تاريخية النصّ)، والغاية منها ربط النصّ القرآني بالمكان والزمان اللذين نزل فيهما، ورفض القول بأنّ في القرآن الكريم أحكاماً ثابتة وأزلية، أي لا ترتبط صلاحيتها بزمان ومكان. فهذه التاريخية تهدف إلى «ربط النصوص بالبيئة الجغرافية والطبيعية والبشرية والقبائلية لشبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي، فما كان ممكناً خلال القرن السادس والقرن السابع، غير معقول بالنسبة للقرن الحادي والعشرين، فتصبح دلالات الألفاظ مرتبطة بعهد التنزيل، فينتفي مفهوم الحقيقة الثابتة والمعنى الصواب، ليُفتح المجال لتعدد المعاني وتجددها بحسب ما يمليه تجدد المعايير والقيم»[2]. ويضربون لذلك مثلاً بالحدود الشرعية، كالجلد والصلب والقتل والرجم، فيرون أنّها ليست أحكاما قرآنية؛ أي لم ينشئها القرآن، وإنّما هي أحكام مستعارة من الثقافات والتقاليد السابقة، من اليهودية والقانون الروماني، وربما من تقاليد أقدم. ويزعمون أنّ هذه العقوبات ليست أهدافاً مرادة لذاتها؛ لأنها تنتمي - كما يقول أحدهم[3] - إلى زمن لم يكن يمكن التمييز فيه بين المجرم والإنسان

(١) هو نصر أبو زيد في كتابه النصّ، السلطة، الحقيقة: (ص١٣٥).

(٢) ينظر: قضايا في نقد العقل الديني لمحمد أركون: (ص٢١٠)، ومقال بعنوان (القراءات الحديثة للنصّ القرآني) للصبحي عتيق، شبكة الحوار نت الإعلامية.

(٣) هو نصر حامد أبو زيد في حوار مع إذاعة هولندا العالمية بعنوان: (أزمة الإسلام الحداثي) بتاريخ: ٢/ ١٠/ ٢٠٠٦م، ترجمة: محمّد عبد الرءوف.

العادي؛ إلا بإحداث هذه الآثار والعلامات في الجسم، أمّا في زماننا هذا فيوضع المجرم خلف أسوار السجون».

ثمّ يقول: «على المسلمين أن يميّزوا بين هذه العقوبات (التاريخية)، وبين (العدل)؛ الذي هو الهدف والغاية، وهو مبدأ جوهري سار في القرآن كلّه».

وتطرّف بعضهم فوصف هذه العقوبات بالوحشية البغيضة![1].

وبشكل عامّ يصف أحدهم هذه القراءة بأنّها: «تنزع إلى قراءة القرآن بلغة حديثة (معلمنة)! انتزعت من قاموسها غلاف التقديس والتعالي»[2]. وهو ما يعبّرون عنه بـ «علمنة المعرفة»، حيث إنّ أصحاب هذه القراءات يعتمدون العلمانية منطلقاً فكرياً لهذه «الحفريات المعرفية» كما يسمّونها. والعلمانية عندهم مسار لازم للمرور إلى مرحلة العقلنة. فالعلمنة التي جاءت بها الوضعية المادية - كما يقول أحد الباحثين[3] - «هي الخطوة الأولى عندهم لتأسيس المرحلة الحديثة للتاريخ البشري كما يزعمون، وتحريره من البعد الغيبي. والعلمانية تشمل جوانب التفكير، والثقافة، وإلغاء سلطة المؤسسة الدينية، والحيلولة دون تدخّلها في توجيه الحياة السياسية، ليتحوّل المجتمع إلى مصدر أعلى للقيم والأخلاق».

بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، حين صرّح[4] بما يحلم به، فقال إنّه «يحلم بقراءة (حرّة)! إلى درجة (التشرّد)! و(التسكّع)! في كلّ الاتجاهات، لأنّها قراءة تجد فيها كلّ ذات بشريّة نفسها سواء أكانت مسلمة أو غير مسلمة!!».

---

(١) ينظر: الإسلام والحريّة، الالتباس التاريخي لمحمّد الشرفي: (ص٨٩).

(٢) إلياس قويسم من مقال له بعنوان: (تشتّت النصّ القرآني بين الثقافة التقليدية والحداثة العلمية!)، موقع الملتقى الفكري للإبداع!.

(٣) هو الكاتب والباحث التونسي الصبحي عتيق، ينظر: القراءات الحديثة للنصّ القرآني.

(٤) هو محمد أركون في كتابه: الفكر الأصوليّ واستحالة التأصيل: (ص٧٦).

وأقول: إن كان هذا ما يحلمون به ويهدفون إليه، فماذا بقي للقرآن الكريم من قيمة وقداسة!.

والحقيقة أنّ هذه القراءة الحداثية ليست جديدة، وإنّما هي قديمة وجدت أصولها في كتابات المستشرقين الأوائل أمثال «أرنست رينان»، و«جاك بيرك»، و«وسيلفر ساسي»، و«ريجس بلاشير»، وغيرهم، بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وحتى الثلث الأخير من القرن العشرين، وكانوا قد وضعوا منهجاً تمّ تطويره لنقد ما يسمّى بالكتاب المقدّس عندهم (التوراة والإنجيل وكتب أخرى تلحق بهما)، وقد حقّقوا في ذلك نتائج باهرة، ممّا جعلهم يظنّون أنّهم بوسعهم تطبيق هذا المنهج على القرآن الكريم لتحقيق نتائج مماثلة[1]، وها هم شرعوا في ذلك، و قد سهل عليهم أن ينتهكوا هذه المحرّمات أكثر ممّا يسهل علينا اليوم – كما يقول أحد الباحثين العرب[2]–، ويعزو ذلك إلى «أنّ العقل العلمي آنذاك كان في أوج انتصاره في أوربا، إضافة إلى دعمه من قبل الهيمنة الاستعمارية التي رافقته».

ثم يقول: «ولكنّ هؤلاء المستشرقون [هكذا] أخذوا فيما بعد بالتراخي والتراجع كردّ فعل لصعود الأصولية الإسلامية المتشدّدة، ومن مبدأ أنّ هذه المعركة يجب أن يخوضها المسلمون أنفسهم، ولن نقوم بخوضها عنهم بالوكالة».

إذاً فالمسألة لا تعدو أن تكون حرباً بالوكالة يقوم بها بعض أبناء المسلمين ممّن أسماؤهم تبدأ بمحمد وأحمد وجمال... نيابة عن المستشرقين الحاقدين الذين فشلوا في مشروعهم لإسقاط النصّ القرآني المبين. لكنّ هؤلاء الأبناء العاقّين وإن كانوا أكثر حذراً وأقلّ صراحة، إلا أنّهم أكثر مكراً ودهاءً وتلوّناً كونهم يعيشون في

(١) ينظر: ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه، المحور الخامس: دفع الشبهات المزعومة حول القرآن الكريم: (ص٥١٢).

(٢) هو حمزة رستناوي من مقال له بعنوان: (أرغون والقراءة التاريخية للنصّ القرآني)، مجلّة الحوار المتمدّن، العدد: (١٢٥٨).

أوساط المسلمين، ويقيسون ردود الأفعال الصادرة من حولهم، ويعزفون على بعض الأوتار الحسّاسة. ولعلّ هذا هو السرّ في انخداع بعض الأغرار بهم.

وعلى الرغم من كثرة الجهود التي بذلوها من كتب وبحوث ودراسات ومحاضرات وندوات... إلّا أنّهم واجهوا ما واجهه أساتذتهم من المستشرقين الغربيين، من الفشل الذريع في تحقيق أهدافهم، حيث تصدّى لهم نخب من الباحثين الأحرار الذين لم تتلوّث فطرهم ولم تتشبّع بالأفكار الغربية المادية «العلمانية»، فكشفوا زيف ما يدعون إليه. وهذا ما صرّح به أحدهم[1]، فقد ذكر أنّ جهودهم قد وصلت إلى «حائط مسدود»، وأنّ أمر غالبيتهم قد انتهى إلى التعامل مع القرآن بطريقة انتقائية؛ فهم يستحضرون فقط الآيات التي تلائم مقاصدهم، ويتجاهلون تلك التي لا تتلاءم مع هذه المقاصد، حيث إنّ القرآن - كما يقول - يحتوي على العديد من الآيات التي يصعب أن تتفق مع المعايير الدولية للديمقراطية الحديثة وحقوق الإنسان. فالقرآن يجيز الرق، ويجيز عقوبات قروسطية[2] مثل قطع يد السارق، وفرض الجزية على غير المسلمين، كما يمارس التفرقة ضد المرأة في عدة مواضع، مثل منحها نصف ما يحصل عليه الرجل في الميراث! وبتجاهل هذه الآيات «غير الديمقراطية» بالقرآن، فإن الإصلاحيين - كما يسمّيهم - حرموا أنفسهم من فرصة الردّ على الأصوليين السلفيين الذين يصرّون على تطبيقها، وهذا هو مكمن الفشل الإصلاحي حالياً حسب رأيه.

ثمّ يوضّح ذلك قائلا: «أعتقد أنّ حركة الإصلاح قد وصلت لطريق مسدود. فطالما ظلّ القرآن بمعزل عن النقاش(!)؛ فليس هناك من طريق للخروج».

وهذا هو مربط الفرس عندهم.

(١) هو نصر أبو زيد في حوار له مع إذاعة هولندا العالمية (مرجع سابق).
(٢) نسبة إلى القرون الوسطى المظلمة في الغرب، وهي رمز للتخلّف والانحطاط عندهم.

وقد صدر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورته السادسة عشرة بدبي من ٣٠ صفر إلى ٥ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، في الحكم على هذه القراءة الجديدة، فرآها: «بدعة منكرة، وخطراً جسيماً على المجتمعات الإسلامية وثقافتها وقيمها»[١].

وإنّه لمن المؤسف أن يكون بعض كفّار قريش وصناديدهم أعقل من هؤلاء وأكثر إنصافاً للقرآن الكريم على الرغم من كفرهم ومعاداتهم للدعوة، ويحضرني في هذا المقام قول أحد صناديد المشركين - وهو الوليد بن المغيرة - لما سمع بعض آيات القرآن، فقال قولته المشهورة: «والله إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه ليعلو ولا يُعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته، وما يقول هذا بشر»[٢].

فتأمّل قول هذا المشرك: «وإنّه ليعلو ولا يُعلى عليه، وإنّه ليحطم ما تحته»، ثمّ تأمّل تشكيك هؤلاء المفتونين بقدسية النصّ القرآني وسلامته من التحريف. والدعوة إلى التعامل معه كمنتج ثقافي، أنتجه واقع بشري تاريخي، أي أنّه قابل للنقد والتحليل، عندها ستدرك الفرق.

بل إنّ بعض كبار أساتذتهم من المستشرقين الغربيين قد شهدوا - على مضض - بسلامة النصّ القرآني وتعاليه.

يقول المستشرق الألماني «نولدكه» في كتابه تاريخ القرآن: «لقد جاء النصّ القرآنيّ على أحسن صورة من الكمال والمطابقة».

ويقول المستشرق الإنجليزي «لين بول» أستاذ الدراسات العربية بجامعة دبلن: «إنّ أكبر ما يمتاز به القرآن أنّه لم يتطرّق شكّ إلى أصالته؛ إنّ كلّ حرف فيه نقرؤه اليوم نستطيع أن نثق بأنّه لم يقبل أيّ تغيير».

(١) ينظر كامل القرار في: القراءات المعاصرة للقرآن الكريم لمحمد كالو: (ص٣٠٦).
(٢) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٣/ ٦١)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (١/ ٣٧).

ويقول «وليم ميور» – وهو من أشدّ المتحاملين على الإسلام – في كتابه «حياة محمد»: «فلعلّه – أي القرآن الكريم– هو الكتاب الوحيد في الدنيا الذي بقي نصّه محفوظاً من التحريف».

ويقول «هانس كونج» مدير معهد أبحاث تطوير الكنائس المسيحية التابع لجامعة «توبنجن» بجنوب غرب ألمانيا الاتحادية: «إنّ القرآن قد استطاع أن يحتفظ بمحتواه عبر تطوّرات التاريخ والبلاد والأجيال بشكل يثير الإعجاب، ولم يتغيّر فيه شيء عن الأصل»[1].

هذه هي بعض اعترافاتهم وشهاداتهم، وهي لم تصدر إلا بعد جهود مضنية للبحث عن ثغرة ينفذون منها للتشكيك في صحّة هذا النصّ المقدّس، لكنّهم لم يجدوا شيئاً. فلله الحمد والمنّة.

الصورة الثالثة: الاستشهاد بالنصّ القرآني أو إقحامه في الكلام النثري بطريقة هي أقرب إلى الهذيان والاستخفاف والسخرية، مع ما في ذلك من تحميل النصّ ما لا يحتمل، ومن الأمثلة على ذلك:

يقول أحدهم في مقال ساخر له بعنوان (هل انتحر فعلاً): «كان الشابّ صيداً ثميناً لمخابرات الرفاق.. فهو خائن من جهة، ومستودع معلومات للطرف الآخر، وعندما قام بزيارة أهله أطلع والده على ما حصل، فارتجّ الوالد رعباً وقال: يا بنيّ لقد جئت شيئاً إدّاً، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخرّ الجبال هدّاً، ولقد أوقعتنا في ورطة كبرى...»[2] إلى آخر ما ذكر، فهو في هذا المقال الساخر قد أقحم نصاً قرآنياً عظيماً من كتاب الله، جاء في سياق تعظيم الربّ سبحانه وتنزيهه

(١) ينظر مقال بعنوان (القرآن الكريم ودعاوى تحريفه) للدكتور جمال الحسيني أبو فرحة، موقع: محمّد ﷺ.

(٢) صحيفة الوطن السعودية، العدد: (١١١٢)، بتاريخ: ٢٠/ ٨/ ١٤٢٤هـ.

عن الولد، ومطلع هذا النصّ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨ - ٩٢]؛ وهو نصّ ترتجف من هوله القلوب، وتقشعّر لجلاله الأبدان، وهذا الكاتب قد أقحمه بلا مسوّغ سوى الامتهان والابتذال، وإن ادّعى حسن القصد.

وفي مقال له آخر بعنوان: (قصّة الغراب والثعبان وابن آوى) ساق قصّة طويلة صدّرها بقوله (يُحكى)، ولا أدري من أين أتى بها، ثمّ ختم القصّة بقوله: «وكان الغراب ينتظر هذه اللحظة الرائعة، فألقى القلادة الذهبية فوق رأس الثعبان البارز، فرآه الناس فأقبلوا إليه يزفّون ضرباً بالعصيّ والأحذية، حتى أهلكوه، فأصبح أثراً بعد عين، وارتاح الغراب ونجحت خطّة ابن آوى، وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون»[1]. الشاهد قوله ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَالُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]! فهو نصّ قرآني مبين، فهذا الكاتب قد أنزل نفسه منزلة الخالق سبحانه، وأنزل قصّته التي لم يذكر مصدرها منزلة أمثال الله تعالى التي يضربها في القرآن، فأي امتهان لآيات الله أعظم من هذا الامتهان!، وأيّ استخفاف أعظم من هذا الاستخفاف!

وأشنع منه؛ ما ذكره في مقال له بعنوان (المتعة العقلية) بعد أن أقحم عدداً من النصوص القرآنية في مقاله شبه الساخر، إلى أن قال: «وبوذا[2] لم يصل إلى النرفانا لولا مجاهدة النفس» ثمّ ساق الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]! فما علاقة هذه النصّ الكريم ببوذا المعبود من دون الله!! أليس هذا من العبث بالنصوص وامتهانها؟!

(١) صحيفة الوطن السعودية، العدد: (١١١٣)، بتاريخ: ٢١/ ٨/ ١٤٢٤هـ.

(٢) بوذا صنم (إله) يعبده الوثنيون في شرق آسيا وغيرها.

ويبدو أنّ هذا الكاتب – وهو يُعَدّ، بل يَعُدّ نفسه من نخبة النخبة – قد اعتاد هذا الأسلوب، فلا يكاد يخلو مقال له من إقحام نصّ قرآني أو أكثر بمثل هذه الطريقة الساخرة وهذا الامتهان السافر، والأدهى من ذلك أنّه اتّهم من أسماهم بالمتدينين بأنهم لا يحسنون الاستشهاد بالآيات القرآنية في «وجه جماعة الحداثة «كما يقول، وأنّها «تدخل النقاش نفقاً مسدوداً»، ثمّ دعا في خاتمة مقاله إلى «استنقاذ النصّ من أيدي الجهلة!!»[1].

وسُئِلَ أديبٌ آخر من أهل الحداثة: هل سبقك السيّاب؟ (وهو أحد روّاد الحداثة الأوائل). فأجاب: «السابقون السابقون.. أولئك المقرّبون(!)»[2]. وهذا نصّ قرآني كريم من سورة الواقعة، يراد به المؤمنون السابقون إلى الخيرات، وهم أعلى أصنف الجنّة كما جاء في مطلع سورة الواقعة، وإقحامه في مثل هذا الكلام عن الأدب، وأدب الحداثة على وجه الخصوص(!) يشي بالامتهان إن لم يكن المقصود السخرية والاستهزاء.

والأمثلة على هذا النوع من الامتهان للنصّ القرآني كثيرة في كتابات بعض الكُتّاب والإعلاميين، ولا نقول إلا حسبنا الله ونعم الوكيل.

الصورة الرابعة: إنزال النصوص الواردة في الكفّار والمنافقين على المؤمنين من أهل العلم والدعوة والدين. وهذا من أعجب الأمور، وهو كما قالت العرب: (رمتني بدائها وانسلّت)[3]، وهذا في الأصل من صفات الخوارج، فقد روى البخاري في صحيحه تعليقاً عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أنّه قال في الخوارج: (إنهم انطلقوا

(١) ينظر مقال له بعنوان: (استعصاءات عقلية)، صحيفة الوطن السعودية، العدد: (٣٦٥٦)، بتاريخ: ٢٤/ ١٠/ ١٤٣١هـ، (ص٣٤).

(٢) مجلّة اليمامة السعوديّة، العدد: (١٤٠٩)، بتاريخ: ٢٩/ ١/ ١٤١٧هـ، زاوية ٥٠ × ٥٠.

(٣) هذا مثل يضرب لمن يعيّر أحداً بشيء هو فيه، أو هو يعمله. ينظر: معجم الأمثال العربية القديمة لعفيف عبد الرحمن: (٢/ ٥٣٤).

إلى آيات نزلت في الكفّار فجعلوها على المؤمنين)[1]، وقد سلك هذا المسلك الإماميّة (الرافضة) مع صحابة رسول الله ﷺ فوضعوا لهم قاعدة نسبوها إلى أحد أئمّة آل البيت حيث يقول: «ما من آية نزلت تقود إلى الجنّة، ولا تذكر أهلها بخير، إلا وهي فينا وفي شيعتنا. وما من آية نزلت تذكر أهلها بشرّ، ولا تسوق إلى النار، إلا وهي في عدوّنا ومن خالفنا..»[2]، ومن ذلك - على سبيل التمثيل لا الحصر - ما رووه عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد[3] - رضي الله عنه - في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ﴾ [محمّد: ٢٦]، قال: «نزلت والله فيهما وفي أتباعهما، وهو قول الله - عزّ وجلّ - الذي نزل به جبرائيل على محمّد ﷺ: (ذلك بأنّهم قالوا للذين كرهوا من نزّل الله في عليّ سنطيعكم في بعض الأمر)...» إلى أن قال: «وكان معهم أبو عبيدة، وكان كاتبهم، فأنزل الله: ﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ * أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ [الزخرف: ٧٩، ٨٠]»[4].

وقد سلك هذا المسلك أيضاً بعض متطرفي الحداثة التي تمثّل الوجه الآخر والمقابل للفكر الغالي المتطرّف، ففي مقال لأحدهم بعنوان: (التفكير وإشكالية الوصاية)[5]، عرّض فيه بالسلفية التي يسمّيها (التقليدية)، يقول: «إنّ ما نراه في الخطاب التقليدي - السائد ثقافياً على المستوى الشعبوي(!) خاصّة

(١) ذكره البخاري في كتاب استتابة المرتدين، باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجّة عليهم.. (ص١٤٥٤). ووصله الطبري في تهذيب الآثار بسند صحيح كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح: (١٢/ ٢٨٦).

(٢) الكافي، كتاب الروضة: (٣/ ١٩٥٥)، الرواية برقم: (٦). وعدوّهم كما هو ظاهر من رواياتهم: الخلفاء الثلاثة الأُوَل ومن اعتقد خلافتهم وترضَّى عنهم.

(٣) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو عبد الله المدني الصادق الإمام المعروف، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. ينظر: تهذيب الكمال للمزي: (٥/ ٧٤، ٧٥).

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: (١/ ٣١٧، ٣١٨) الرواية برقم: (٤٣).

(٥) صحيفة الرياض: العدد: (١٣٠٦٥)، بتاريخ: ١١/ ٢/ ١٤٢٥هـ.

- من محاولة التقليدية البلهاء - المتلبّسة بصيانة الأعراف والتقاليد و.. إلخ - فرض الوصاية على أعين الناس، وعلى آذانهم، وألسنتهم وأقلامهم ليس بدعاً في سلوك المنظومة التقليدية أياً كانت طبيعتها، فهي - دائماً - تسعى لتعطيل هذه الحواس التي هي نوافذ العقل، ومنها يستمد العقل مادته وتجتهد لتقنيتها في أتباعها بفرض الوصاية عليها ليصبح الناس - إذا تعطلت لديهم فاعلية هذه الحواس ومن ثم تعطل العقل - كالأنعام بل هم أضل وهذه الحال شعر الأيديولوجي التقليدي أو لم يشعر منتهى الأماني لديه». فهو يرى أن تحصين الناس من الأفكار المضللة، وحمايتهم منها، ضرب من ضروب الوصاية، ويرى أن ترك الناس بلا تحصين كافٍ ليعتنقوا مثل أفكاره المنحرفة التي يدعو إليها، ويدافع عنها، لذا فهو يرى أنّ؛ «مفردات من نوع (الإرشاد/ التوجيه/ الرعاية الفكرية/ الأمن الفكري/ التحصين ضد الأفكار الهدامة/ مروجي الشبهات/ التغريب/ البرامج الهابطة/ العهر الفضائي)»[1] مفردات تستخدمها الثقافة التقليدية (السلفية) في وقوفها ضد الفكر الحديث (يعني فكره الحداثة) وصدق والله، فهو تحصين ضد الأفكار الهدّامة ومروّجي الشبهات من أمثاله، وهذا هو سرّ عدائهم للسلفية.

والشاهد هنا من مقاله تنزيل الآية التي وردت في الكفار وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقد أنزلها في الناس السلفيين الذين يفرض عليهم السلفي (التقليدي) - كما يزعم هذا الكاتب - وصايته.

(١) المصدر السابق.

وفي مقال له بعنوان: (من صور التطرف والاعتدال)[1]، سخر فيه من بعض ناصحيه من أهل العلم، وأثنى فيه على بعض رموز التغريب؛ لم يكتف بآية واحدة، بل ثنّى بآيتين، إحداهما قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، اقتصر على آخرها، وقد أنزلها فيمن يراهم ضحايا للمدرسة السلفية، وأطلق عليهم (الأبرياء المذنبون) إذ يجري - بزعمه - توظيفهم من حيث لا يشعرون(!)، يقول: «في الغالب لا يكون التوظيف مباشراً ومقصوداً، بل تفعل المنظومة التي يجري الترويج لها فعلها بقوة الدفع الذاتي فيها، دون أن يشعر بنوها أنهم في طغيانهم يعمهون»(!).

ثم يختم مقاله باتهام الناصح له بأنّه تكفيريّ، وأنزل عليه آية نزلت في المنافقين، يقول: «أتذكّر كل هذا وأقول: صدق الله العظيم القائل: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة:٥٧]»، وهكذا يرمي كل من اختلف معه تارة بالآيات التي نزلت في الكفّار، وتارة بالآيات التي نزلت في المنافقين، ثم يرميهم بتهم التكفير والإرهاب(!!!!)، فأي إرهاب فكري أعظم من هذا الإرهاب؟!، مع امتهان النصوص القرآنية بإنزالها على غير من نزلت فيه.

وفي مقال له بعنوان: (الاتصال والانفصال بين الديني والمدني)[2]، يذكر فيه إشكالية العلاقة بين الديني والمدني عنده هو، وعلى عادته في التعريض بخصومه من أهل العلم، وتنزيل الآيات التي في الكفّار عليهم، يقول: «حلُّ الإشكال يتمّ من خلال الوعي بدرجة تعقيده، لا بتبسيطه أو تجاهله في سبيل الأدلجة الماكرة بأصحابها قبل أن تمكر بغيرهم، وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» وهذه آية من سورة إبراهيم نزلت في المشركين، فجعلها في خصومه المؤمنين!!!.

(١) صحيفة الرياض: العدد: (١٣٢٨٢)، بتاريخ: ٢١/ ٩/ ١٤٢٥هـ.

(٢) صحيفة الرياض: العدد: (١٣٣٢٤)، بتاريخ: ٤/ ١١/ ١٤٢٥هـ.

والعجيب أنّ كاتباً آخر من كتّابهم كتب مقالاً في الصحيفة نفسها بعنوان: (الشيخ السعدي وميتافيزقيا اللغة)[1]، اتهم فيه الشيخ العلامة المفسّر عبد الرحمن بن ناصر السعديّ - رحمه الله - بإنزال الآيات الواردة في أذى المشركين والكفّار للمؤمنين الصالحين، على قومه الذين ثاروا عليه وآذوه، وعدّ الكاتب ذلك معضلة، وأنّ الشيخ - رحمه الله - أخطأ طريق الإصلاح(!).. أمّا عنوان كتاب الشيخ السعديّ الذي انتقده هذا الكاتب النكرة فهو: (الإيضاحات السلفية لبعض المنكرات والخرافات الوثنية المنتشرة في قضاء الظفير)، ويلاحظ من خلال هذا العنوان أنّ القوم الذين أنزل الشيخ السعدي عليهم الآيات ذوو خرافات وثنية، أي أنّهم أهل شرك وخرافة، ولو أنّ هذا الكاتب بدلاً من التنقيب في كتب الأئمّة الأعلام، واتّهامهم بما هم منه براء؛ نظر إلى كتابات زميله في الصحيفة الذي نقلتُ بعض مقالاته آنفاً، وهو يقوم بتنزيل الآيات التي نزلت في الكفّار والمنافقين في هذا الزمن على المختلفين معه من أصحاب العقيدة السلفية؛ لو أنّه نظر إلى هذه الكتابات، لوجد فيها ضالّته التي أراد إنكارها، إن كان هذا هو مراده حقّاً، لكنّه عَمِيَ عن الجذع في عينه وعين زميله، وأبصر الذرّة في عين غيره، بل أبصر الوهم، فيا لله العجب كيف يفكّر هؤلاء، وكيف يحكمون!!.

والأعجب من ذلك أنّ الكاتب الأوّل نفسه الذي تولّى كِبْرَ هذه الخطيئة كتب مقالاً بعنوان (الوحدة الاستراتيجية في التحالف الإرهابي)[2]، اتّهم فيه بعض علمائنا الأجلاء بأنّهم ينزلون الآيات التي نزلت في المنافقين على أناس يعترفون بأنّهم أبناء مجتمعنا(!!) ثمّ يقول: «نسمع ونقرأ مثل هذا، ثمّ نسأل من أين يأتي التكفير..»؟ وهو الذي ما فتئ في مقالات كثيرة ينزل الآيات التي نزلت في المشركين واليهود والمنافقين على هؤلاء العلماء الأجلاء وغيرهم من عامّة السلفيين[3]، فالحمد لله الذي جعله يحكم

(١) صحيفة الرياض، العدد: (١٣٠٥٨)، بتاريخ: ٤/ ٢/ ١٤٢٥هـ.

(٢) صحيفة الرياض، العدد: (١٣٨٥٦)، بتاريخ: ٥/ ٥/ ١٤٢٧هـ.

(٣) حقيقة الأمر أنّ أحد طلبة العلم قام بنقد هذا الكاتب والتنبيه على خطيئته هذه، وأرسل إليه نسخة من

على نفسه بأنّه تكفيريّ جلد، بل خارجيّ كما ذكر في مقال له بعنوان (بيانات التطرّف وبيان الاعتدال)[1]، بأنّ هذه الصفة من صفات الخوارج المارقين، ولا شكّ بأنّ هذه الفئة الليبرالية الاعتزالية الضالّة، خارجة مارقة عن جماعة المسلمين في هذا البلد السلفي الأمين، وهي الوجه الآخر للخوارج المارقين من الدين.

الصورة الخامسة: الاستشهاد الخاطئ بالنصّ، أو ذكره بالمعنى استخفافاً، مع سهولة الوصول إليه، لا سيما مع التطوّر التقني والفنّي، وقد يُلتمس العذر لمن يرتجل كلمة في محفل أو محاضرة أو درس، لكن ما عذر غير المرتجل كالكُتّاب وأمثالهم ممّن لديهم الفرصة للوصول إلى النصّ كاملاً بلا زيادة ولا نقصان ولا تحريف، ولو بسؤال بعض الحفّاظ؟!.. فلا تفسير لذلك إلا التساهل والاستخفاف بالنصّ، ممّا يعرّضه للامتهان والتحريف.

وقد نصّ العلماء على تحريم روايته بالمعنى مثل أن يقول القائل: قال الله .. ثمّ يذكر الآية بالمعنى، أو يسوقها أثناء حديثه مستشهداً ولو لم يقل قال الله، وهذه المسألة يذكرها العلماء في التفريق بين القرآن والحديث القدسي، فيقولون: إنّ الحديث القدسي تجوز روايته بالمعنى أمّا القرآن فلا تجوز.

قال الزرقاني – رحمه الله –: «وصفوة القول في هذا المقام أنّ القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً، وأنّ الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما اجتهد فيه الرسول والألفاظ من الرسول، بيد أنّ القرآن له خصائصه من الإعجاز، والتعبّد به، ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص. والحكمة في هذا التفريق: أنّ

النقد، فلمّا رآها قلب الأمر على خصومه من العلماء والدعاة، لكنّه لم يزدد إلا فضيحة، فقد حكم على نفسه كما أشرت دون أن يشعر.

(١) صحيفة الرياض، العدد: (١٢٨٦٣)، بتاريخ: ١٢/ ٥/ ١٤٢٧هـ.

الإعجاز منوط بألفاظ القرآن، فلو أبيح أداؤه بالمعنى لذهب إعجازه، وكان مظنّة للتغيير والتبديل واختلاف الناس في أصل التشريع والتنزيل، أمّا الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداسة الممتازة التي منحها القرآن الكريم تخفيفاً على الأمّة، ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من منح ومنع، إن الله بالناس لرءوف رحيم»[1].

وفيما يلي أمثلة من الواقع:

تقول إحدى الكاتبات في مقال لها بعنوان (جرّب أن تكون الآخر)[2] - وقد خلطت بعض النصوص ببعضها الآخر -: «يريدون التمسّك بمقولة أنّ الكافر هو مصطلح جاء في القرآن من دون النظر لأي مناسبة جاءت، وتجاهل آيات السلم والسلام والمحبّة، ولو شاء الله لجعلكم أمّة واحدة، ولا ينهاكم الله أن تبروا الذين لم يقاتلوكم!». هكذا خلطت النصوص وحرّفتها دون تمييز، وهي تريد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. فذكرتهما بالمعنى بهذا الأسلوب الغريب الذي ينمّ عن الاستخفاف والتعالي.

وكاتب آخر كتب يتحدّث عن اليهود، وعدم قدرتهم على المواجهة العسكرية في مقال له بعنوان: (ههنا قاعدون)[3]، وهو مقال جيّد في الجملة، لكنّه وقع في خطأين فادحين، أحدهما: تحريف النصّ القرآني!. والثاني: الخطأ في الاستشهاد به، مع وضوح المعنى من السياق.

---

(١) مناهل العرفان: (١/ ٣٨).

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد: (٩٧١٦)، بتاريخ: ٥/ ٧/ ٢٠٠٥م.

(٣) صحيفة الرياض، العدد: (١١٠٨٦)، بتاريخ: ١١/ ٧/ ١٤١٩هـ.

يقول: «وإحدى القدرات الأخّاذة: قدرتهم على المراوغة التفاوضية (ادع ربّك يبيّن لنا ما لونها) وكأنّهم غير قادرين على دعاء الله بأنفسهم. (إنّا نريد أن نأكل منها) و(نعلم أن قد صدقنا وعده)»، هذا نصّ كلامه.

فأمّا تحريفه للنصّ القرآني، فهو قد ذكر الآية الأولى وأسقط منها كلمة، وتمامها: ﴿ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ﴾ [البقرة: ٦٩]. ثمّ زاد في الجزء الأوّل من الآية الثانية ما ليس منها، وفصل بينها وبين الجزء الثالث منها، مع تحريفه، وإهمال الجزء الثاني من النصّ. وتمام النصّ وصوابه بلا زيادة ولا تحريف: ﴿قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ١١٣]. فقارن بين النصّ الصحيح، وما ذكره هذا الكاتب.

وأمّا الخطأ الواضح في الاستشهاد، فهو قد خلط بين قوم موسى وقوم عيسى عليهما السلام، مع أنّ حديثه عن قوم موسى، فالنصّ الثاني يتحدّث عن قوم عيسى وطلبهم من نبيّهم أن ينزل عليهم مائدة من السماء، ولا علاقة لها بقصّة موسى، والقصّة واضحة لا تستدعي هذا الخلط من كاتب مسلم مثقّف.

وكاتبة أخرى «أعياها» الوصول إلى النصّ القرآني، فساقته بالمعنى منبّهة لذلك!!، قالت: «لذا قال الله تعالى بما معناه في كتابه الكريم: (ولن تعدلوا).. وإن لم تعدلوا فواحدة!!»[1]. فالنصّ الأوّل صوابه: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ﴾ [النساء: ١٢٩]، وصواب النصّ الثاني: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ﴾ [النساء: ٣]، واستدلالها بهذين النصّين في مقام واحد فيه تناقض لا يخفى، فإنّ مفهوم العدل في الآيتين مختلف كما قرّر ذلك أهل التحقيق من المفسّرين[2].. وكان في وسع الكاتبة أن ترجع إلى المصحف وإلى أقوال المفسّرين، ولكن..

(١) صحيفة الرياض، العدد: (٨١٧٠)، بتاريخ: ١٩/ ٤/ ١٤١١هـ.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (١/ ٨٨٧).

والمقصود أنّ النصّ القرآني ليس كغيره من النصوص، فلا تجوز روايته بالمعنى لجلاله وقدسيته كما سبق. وكثير من هؤلاء «المفكّرين» والكُتّاب يحفظون أقوال بعض فلاسفة الغرب ومفكّريهم، ويستشهدون بها نصاً دون أن يخرموا منها شيئاً، فإذا أرادوا الاستشهاد بالنصّ القرآني - مع قلّة استشهادهم به، وأحياناً عدم اعترافهم به إلا فيما يخدم توجّهاتهم - أعياهم ذلك، فيلجؤون إلى مثل هذه الطرق في الاستشهاد دون مراعاة لجلال النصّ القرآني وقدسيته، أو إدراك لخطورة ما يقومون به.

الصورة السادسة: التشكيك في النصّ القرآني، بادّعاء نقصه أو بتحريفه لفظاً أو معنى، وهذا إنّما صدر من طائفتين تنتسبان إلى الإسلام، الأولى سبق الحديث عنها مفصّلاً، وهي التي تدّعي الحداثة و«العقلانية». والثانية: هي الطائفة الإماميّة الاثنا عشرية، لا سيما الغلاة منهم، وفيما يلي بعض الأحاديث والآثار والأخبار التي ينسبونها إلى أئمّة أهل البيت - رضي الله عنهم - ممّا فيه زيادة أو نقص أو تحريف أو تشكيك، وسأقتصر على ما جاء في كتاب الكافي للكليني الذي هو أصحّ الكتب عندهم[1]:

- **فأمّا التشكيك،** فقد أخرج الكليني عن حمّاد بن عثمان قال: تلوت عند أبي عبد الله (ع): ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، فقال: «(ذو عدل منكم)، هذا ممّا أخطأت فيه الكُتّاب»[2].

وهذه القراءة من القراءات الشاذّة، بل إنّ معنى الآية يختلّ بها، إذ إنّ العدد هنا مراد، ولذا لم يذكرها عامّة مفسّري أهل السنّة. والمنكر في هذه الرواية ادّعاء خطأ الكُتّاب على القراءة الصحيحة!!.

(١) لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هناك طائفة من الإمامية لا يعتقدون صحّة كلّ ما جاء في كتاب الكافي وغيره من كتبهم، وطائفة أخرى يعتقدون صحّة كلّ ما جاء فيها، وهم المقصودون هنا. (ينظر: العقل عند الشيعة الإمامية لرشدي محمد عرسان، وينظر: الفروق بين الشيعة الأصولية والشيعة الإخبارية، موقع شبكة الدفاع عن السنّة).

(٢) الكافي، كتاب الروضة: (٣/ ٢٠٦١)، الرواية برقم: (٢٤٧).

- **وأمّا الزيادة**، فقد أخرج الكليني، عن ابن فضال، عن الرضا (ع): (فأنزل الله سكينته على رسوله وأيّده بجنود لم تروها) قلت: هكذا؟ قال: «هكذا نقرؤها، وهكذا تنزيلها»[1].

والقراءة المعروفة في هذا الموضع والتي في مصاحف المسلمين: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ولم يقرأ أحد من المسلمين بهذه القراءة التي ذكروها، بل هي مخالفة لرسم المصحف. وعامّة المفسّرين من أهل السنّة ذكروا في مرجع الضمير في قوله (عليه) قولين، أحدهما: أنّه عائد إلى النبيّ ﷺ، وهو قول جمهور المفسّرين، وجمع من المحققين. والثاني: أنّه عائد إلى أبي بكر الصدّيق – رضي الله عنه –، وهو مروي عن ابن عبّاس – رضي الله عنهما –[2]، واختاره جماعة من المفسّرين[3].

وكثير من الشيعة الإمامية يشكّكون في صحبة أبي بكر – رضي الله عنه – للنبيّ ﷺ في الهجرة وفي الغار، وأعجب من ذلك أنّ بعضهم – ممن أثبتها – يرى أنّ استصحاب النبيّ له في الهجرة، حذراً منه لئلا يُظهر أمره!!! وقد أجاب عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بقوله: «وأيضا فمعلوم أنّ أضعف الناس عقلاً لا يخفى عليه حال من يصحبه في مثل هذا السفر الذي يعاديه فيه الملأ الذين هم بين أظهرهم ويطلبون قتله. وأولياؤه هناك لا يستطيعون نصره، فكيف يصحب واحداً ممن يظهر له موالاته دون غيره! وقد أظهر له مع هذا حزنه، وهو مع ذلك عدوّ له في الباطن! والمصحوب يعتقد أنّه وليّه! وهذا لا يفعله إلا أحمق الناس وأجهلهم، فقبّح الله من نسب رسوله الذي هو أكمل الخلق عقلاً وعلماً

(١) المصدر السابق: (٣/ ٢١٦٢)، الرواية برقم: (٥٧١).

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٦٣)، والرواية معلولة الإسناد، في سندها راو متّهم بالكذب.

(٣) ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: (ص٤٦٤)، وأنوار التنزيل للبيضاوي: (ص١٤٦)، وأحكام القرآن لابن العربي: (٢/ ٩٥١)، ومعاني القرآن الكريم للنحّاس: (٣/ ٢١٠).

وخبرة إلى مثل هذه الجهالة والغباوة. ولقد بلغني عن ملك المغول (خدا بنده) الذي صنّف له هذا الرافضي كتابه هذا في الإمامة، أنّ الرافضة لما صارت تقول له مثل هذا الكلام: إنّ أبا بكر كان يبغض النبي ﷺ، وكان عدوّه، ويقولون مع هذا إنّه صحبه في سفر الهجرة الذي هو أعظم الأسفار خوفاً؛ قال كلمة تلزم عن قولهم الخبيث وقد برأ الله رسوله منها... فقال: (كان قليل العقل)، ولا ريب أنّ من فعل ما قالته الرافضة فهو قليل العقل، وقد برأ الله رسوله وصدّيقه من كذبهم، وتبين أنّ قولهم يستلزم القدح في الرسول»[1].

قلت: ولعلّ هذا ما حملهم على وضع هذه القراءة المخالفة لمصاحف المسلمين، لاحتمال عود الضمير في (عليه) إلى أبي بكر - رضي الله عنه -، فتثبت له الفضيلة، ولا سيما أنّ هذا القول مرويّ عن عليّ وابن عباس - رضي الله عنهما -، وهما من أئمّة أهل البيت، والله تعالى أعلم.

وأخرج الكليني أيضاً عن محمّد بن مروان قال: تلا أبو عبد الله (ع): (وتمّت كلمة ربّك (الحسنى) صدقاً وعدلاً) فقلت: جُعلتُ فداك، إنّما نقرؤها: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾؟ [الأنعام: ١١٥] فقال: «إنّ فيها الحسنى»![2]. وهذه زيادة لا توجد في مصاحف المسلمين.

وأخرج الكليني أيضاً عن أبي بصير في قصّة طويلة أنّ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - قرأ: {سأل سائل بعذاب واقع. للكافرين (بولاية عليّ) ليس له دافع. من الله ذي المعارج}. قال: قلت: جُعلت فداك إنّا لا نقرؤها هكذا. فقال: «هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمّد، وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة ع»[3].

---

(١) منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: (٤/ ٢٥٥، ٢٥٦)، باختصار يسير.

(٢) الكافي، كتاب الروضة: (٣/ ٢٠٦١)، الرواية برقم: (٢٤٩).

(٣) المصدر السابق: (٣/ ١٩٦٩)، الرواية برقم: (١٨).

- **وأمّا التحريف في المعنى**، فقد أخرج الكليني، عن فيض بن المختار قال: أبا عبد الله، كيف تقرأ: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التوبة: ١١٨]؟ قال: «لو كان (خُلّفوا) لكانوا في حال طاعة، ولكنّهم خالفوا: عثمان وصاحباه. أما والله ما سمعوا صوت حافر، ولا قعقعة حجر، إلا قالوا: أوتينا. فسلّط الله عليهم الخوف حتى أصبحوا»[١].

وهذا التفسير الذي نسبوه زوراً إلى أبي عبد الله – رضي الله عنه – هو في غاية الغرابة، من جهة الغموض في قوله (وصاحباه)، ومن جهة إقحام عثمان – رضي الله عنه – في هذه الآية، وهي باتّفاق أهل السنّة إنّما نزلت في الثلاثة الذين تخلّفوا عن غزوة تبوك، وهم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع – رضي الله عنهم – وكلّهم من الأنصار.

وقد صرّح الإماميّ «علي أكبر» في تعليقه على هذه الرواية أنّ المراد بصاحبيه: أبو بكر وعمر، فقال ما نصّه: «يدلّ هذا الخبر على أنّ أبا بكر وعمر وعثمان كان قد وقع منهم أيضاً تخلّف عند خروج النبيّ – صلّى الله عليه وآله – إلى تبوك، فسلّط الله عليهم الخوف في تلك الليلة حتى إذا ضاقت عليهم الأرض برحبها وسعتها، وضاقت عليهم أنفسهم لكثرة خوفهم وحزنهم، حتى أصبحوا ولحقوا بالنبي – صلّى الله عليه وآله –، واعتذروا إليه»[٢]. وما ذكره هذا المعلّق من جملة مفتريات الشيعة الإمامية على سادات الصحابة وعلى الأئمّة.

وأمّا القراءة المذكورة (خالفوا) فقد ذكرها بعض مفسّري أهل السنّة، وهي مروية عن بعض السلف[٣]. لكنّهم لم يقولوا إنّ المراد بها عثمان وصاحباه.

---

(١) المصدر السابق: (٣/ ٢١٦١)، الرواية برقم: (٥٦٨).

(٢) الروضة من الكافي، تصحيح علي أكبر الغفاري: (١/ ٣٧٧).

(٣) قرأ بها: عليّ بن الحسين، ومحمّد الباقر، وجعفر الصادق كما في هذه الرواية، وأبو رزين، وأبو مجلز، والشعبيّ، وابن يعمر، ينظر: روح المعاني للألوسي: (١١/ ٤١)، وزاد المسير لابن الجوزي: (ص٦١٠).

والقراءة المشهورة عند أهل السنّة كما في المصحف (خُلّفوا) أي خلّفوا عن التوبة كما فسّر ذلك أحد الثلاثة الذين خُلّفوا وهو كعب بن مالك، ففي حديثه الطويل في الصحيحين قال في آخره: «وليس تخليفه إيانا وإرجاؤه أمرنا الذي ذكر مما خلفنا؛ بتخليفنا عن الغزو، وإنّما هو عمّن حلف له واعتذر إليه، فقبل منه». وإن كان فعلهم يعدّ مخالفة لأمر النبيّ ﷺ. فلا تعارض بين القراءتين. لكنّ المنكر في هذه الرواية - رواية الكافي - إقحام عثمان رضي الله عنه، وصاحبيه أبي بكر وعمر، ووصفهم بالجبن والخوف، وهذا من تحريف المعنى!!

هذه بعض الروايات التي وردت في كتابهم الكافي عن المعصومين عندهم، وفي الكتاب أضعاف مثل هذه الروايات[1]، وهذا على سبيل التفصيل، أمّا على سبيل الإجمال، فهم يرون أنّ هذا القرآن الذي بين أيدينا لا يمثّل سوى ثلث القرآن الذي أنزله الله - بزعمهم -، فقد أخرج الكليني عن أبي عبد الله (ع) قال: «إنّ القرآن الذي جاء به جبريل (ع) إلى محمّد ﷺ سبعة عشر ألف آية»[2]. والذي بين أيدينا اليوم لا يتجاوز الستة آلاف ومائتي آية إلا قليلاً!. ومع ذلك لم يسلم هذا الثلث من طعنهم وتشكيكهم.

فإن قيل: فأين ذهب الباقي؟ فالجواب عندهم أنّ عليّاً - رضي الله عنه - قد أخفاه!!، فقد أخرج الكليني عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله (ع) وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها الناس، فقال أبو عبد الله (ع): «كفّ عن هذه القراءة. اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم

(١) ينظر في نقد متون هذا الكتاب وبيان تناقضاته: هذا هو الكافي لطه الدليمي، وفي نقد أسانيده ومتونه: كسر الصنم لآية الله أبي الفضل البرقعي.

(٢) الكافي: (١/ ٨٢٦)، برقم: (٢٩).

قرأ كتاب الله – عزّ وجلّ – على حدّه». وأخرج المصحف الذي كتبه علي (ع) وقال: أخرجه علي (ع) إلى الناس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: «هذا كتاب الله – عزّ وجلّ – أنزله الله على محمد ﷺ، وقد جمعته من اللوحين». فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه. فقال: «أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه»[1]. لهذا السبب – المزعوم – أخفى عليّ – رضي الله عنه – حسب زعمهم القرآن الحقيقيّ، وكتمه عن الناس حتى يقوم قائمهم المنتظر القابع في سرداب سامراء. ولكن هل يجوز لعليّ – رضي الله عنه – أن يفعل ذلك مع ما جاء من الوعيد الشديد فيمن كتم ما أنزل الله؟ هذا ما افتروه عليه، وهم يظنّون أنّهم أحسنوا إليه. بل هذا ما افتروه على الله – عزّ وجلّ –، فإنّ الله إنّما أنزل الكتاب ليهتدي به الناس إلى قيام الساعة، في جميع العصور، لا ليُخفى عنهم، فلا يطّلع عليه إلا جيل أو جيلان، فأيّ افتراء على الله أعظم من هذا الافتراء؟!.

هذا ما تيسّر لي جَمْعُه من صور الامتهان المتعمّد أو شبه المتعمّد، وأودّ أن أشير إلى أمر مهمّ، وهو أنَّ مَنْ تَصْدُر منه مثلُ هذه الصور ليس بالضرورة أن يكون كافراً، فإنّه قد يكون جاهلاً أو متأوّلاً فلا يُحكم عليه بالكفر حتى تقوم عليه حجّة الله.

(١) المصدر السابق: (١/ ٨٢٥)، برقم: (٢٤).

المبحث الثاني

(صور الامتهان غير المتعمَّد)

إنّ تعظيم النصّ القرآني وإجلاله واحترامه - وما يتبع ذلك من احترام الوعاء الذي كُتب فيه هذا النصّ -، وصيانته والعناية به، أمر واجب على كلّ مسلم. قال إبراهيم النخعي - رحمه الله - «كان يقال: عظّموا القرآن»[(١)]. وقال النووي - رحمه الله -: «أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العزيز على الإطلاق، وتنزيهه وصيانته»[(٢)]. وقال في موضع آخر: «أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه»[(٣)].

وقال القاضي عياض[(٤)] - رحمه الله -: «من استخفّ بالقرآن، أو بالمصحف، أو بشيء منه... فهو كافر بإجماع المسلمين»[(٥)]. ومراده تعمّد ذلك.

بل إنّ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يرى أنّ حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد، وعلّل ذلك بأنّ المسجد يدخله المحدث، ويدخله الكافر، بخلاف المصحف فلا يحلّ للكافر ولا المحدث أن يمسّه[(٦)].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه برقم: (٨٥٥٣).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن: (ص٩٨).

(٣) المصدر السابق: (ص١١٢).

(٤) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو القاضي العلامة المعروف عالم المغرب، أبو الفضل اليحصبي السبتي، اشتهر اسمه وذاع صيته، وله العديد من المصنفات المشهورة، مات سنة أربع وأربعين وخمسمائة. ينظر: تذكرة الحفّاظ للذهبي: (٤/ ١٣٠٤).

(٥) الآداب الشرعية: (٢/ ٢٩٧).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى: (٢١/ ٢٨٨).

وعلى الرغم من تعظيم عامّة المسلمين لهذا القرآن العظيم وتكريمه؛ إلا أنّ هذا التعظيم والتكريم قد يفضي أحياناً إلى شيء من الامتهان والابتذال، من غير قصد، ولذلك صور عدّة خصّصت لها هذا المبحث، منها ما هو متعلّق بالنصّ ذاته، ومنها ما هو متعلّق بكتابته ورسمه، ومنها ما هو متعلّق بالوعاء الذي يكتب فيه.

المطلب الأوّل: (صور الامتهان المتعلّقة بالنصّ ذاته):

وهي بإجمال:

الصورة الأولى: التكلّم به.

الصورة الثانية: جعله نغمة للجوّال.

الصورة الثالثة: جعله مادّة للنكت والطرائف.

الصورة الرابعة: التكسّب وسؤال الناس بتلاوته وترتيله.

الصورة الخامسة: جعله شعاراً في المنافسات الرياضية.

الصورة السادسة: خلط شيء معه.

الصورة السابعة: تحميله ما لا يحتمل.

الصورة الثامنة: الزعم بأنّ فيه كلّ شيء.

الصورة التاسعة: تلاوته بالمقامات الموسيقية.

التفصيل:

الصورة الأولى: التكلّم به:

وصورتها أن تكلّم شخصاً فلا يردّ عليك إلا بنصّ قرآني يناسب ما تكلّمت به، أو يشاكله. وقد اشتهر في كتب اللغة والأدب قصّة المرأة التي لا تتكلّم إلا بالقرآن، فقد رُوي عن عبد الله بن المبارك - رحمه الله تعالى - أنّه خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام، قال: «فبينما أنا في بعض الطريق إذا أنا بسواد على الطريق، فتميّزت ذاك فإذا

هي عجوز عليها درع من صوف وخمار من صوف، فقلت: السلام عليك ورحمة الله وبركاته. فقالت: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]. قال: فقلت لها: يرحمك الله، ما تصنعين في هذا المكان؟ قالت: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. فعلمت أنها ضالّة عن الطريق، فقلت لها: أين تريدين؟ قالت: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]. فعلمت أنّها قد قضت حجّها وهي تريد بيت المقدس..» إلى آخر القصّة، وهي طويلة وفي آخرها ذُكر أنّها منذ أربعين سنة لم تتكلّم إلا بالقرآن مخافة أن تزلّ فيسخط عليها الرحمن!![1]..

وواضح أنّ هذه القصّة مختلقة على عبد الله بن المبارك - رحمه الله -، فهو أجلّ من أن يروي مثل هذا، ومّما يدلّ على اختلاقها أنّهم ذكروا في أول القصّة أنّ ابن المبارك خرج حاجّاً، فَلقِيَ هذه المرأة في الطريق، ثم ذكروا أنّه قال: فعلمت أنّها قد قضت حجّها ..! فكيف تكون قد قضت حجّها وابن المبارك قد خرج حاجّا؟!. هذا من جهة المتن، أمّا من جهة السند، فإسنادها واه جدّاً ففيه رجل متّهم بالوضع![2] والمقصود أنّ جعل النصّ القرآني مادّة للحديث مع الناس لا يخفى ما فيه من التكلّف وامتهان القرآن بحمل آياته على غير ما أنزلت من أجله، وتعريضه للتحريف والزيادة والنقص، فما كلّ أحد يحسن استحضار الآيات بنصّها.

وأقبح من قصّة هذه المرأة المختلقة: ما انتشر في بعض المنتديات من حوار دار بين رجل وامرأة بنصوص القرآن الكريم، فقد ذكروا أنّ امرأة فائقة الجمال مرّت برجل معدم، فنظر إليها معجباً(!)، ثمّ دار بينهما الحوار التالي:

---

(١) أخرج هذه القصّة ابن حبّان في كتابه روضة العقلاء: (ص٤٩). وذكرها الأبشيهي في كتابه المستطرف في كلّ فنّ مستظرف: (١/ ١٣٨) بدون إسناد. وذكرها غيره من أهل الأدب.

(٢) هو محمّد بن زكريا الغلابي قال عنه الحافظ ابن حجر؛ ضعيف (لسان الميزان: ٥/ ١٦٨)، وقال الدارقطني: يضع الحديث (الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث للحلبي: ص٢٢٩).

- الرجل: ﴿وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾ [الحجر: ١٦].

- المرأة: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ﴾ [الحجر: ١٧].

إلى آخر ما ذكروه.. وهذه القصّة لا تقلّ شناعة عن الأولى من حيث ابتذال القرآن بهذه الطريقة المتكلّفة، ولهذا حذّر علماء الإسلام قديماً وحديثاً من هذا المسلك.

قال المرداويّ[1] - رحمه الله -: «لا يجوز أن يجعل القرآن بدلًا عن الكلام. ذكره ابن عقيل، وتبعه غيره. وجزم في التلخيص والرعاية: أنّه يكره ولا يحرم. وقال الشيخ تقي الدين: إن قرأ عند الحكم الذي أنزل له أو ما يناسبه فحسن، كقوله لمن دعاه لذنب تاب منه: (ما يكون لنا أن نتكلّم بهذا سبحانك)، وقوله عند ما أهمّه: (إنّما أشكو بثّي وحزني إلى الله)»[2].

وقال ابن قدامة - رحمه الله -: «ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلاً من الكلام، لأنّه استعمال له في غير ما هو له، أشبه استعمال المصحف في التوسّد ونحوه. وقد جاء: (لا تناظروا بكتاب الله) قيل: معناه لا تتكلّم به عنه الشيء تراه كأن ترى رجلاً قد جاء وقته فتقول: (ثمّ جئت على قدر يا موسى) أو نحوه»[3].

وقد سئل شيخنا العلّامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله -؛ هل يجوز التكلّم بالقرآن، فمثلاً إذا سلّم بعض الناس أجيب بقوله: (سلام قولاً من ربّ رحيم)، كما فعلت المرأة في القصّة التي حكاها عبد الله بن المبارك؟.

---

(١) هو علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الدمشقي، فقيه حنبلي معروف، له العديد من المصنفات منها التنقيح وشرح التحبير.. مات سنة خمس وثمانين وثمانمائة. ينظر: الأعلام للزركلي: (٤/ ٢٩٢).

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: (٣/ ٣٨٣).

(٣) المغني: (٣/ ١٤٨).

فأجاب الشيخ: «المعروف عند أهل العلم أنّه لا ينبغي اتّخاذ القرآن بدلاً من الكلام، بل الكلام له شأن، والقرآن له شأن. وأقلّ أحواله الكراهة..»[1].

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -: «قال أهل العلم: يحرم جعل القرآن بدلاً من الكلام، وأنا رأيت زمن الطلب قصّة في جواهر الأدب عن امرأة لا تتكلّم إلا بالقرآن، وتعجّب الناس الذين يخاطبونها، وقالوا: لها أربعون سنة لم تتكلّم إلا بالقرآن، مخافة أن تزلّ فيغضب عليها الرحمن!، نقول: هي زلّت الآن، فالقرآن لا يجعل بدلاً من الكلام لكن لا بأس أن يستشهد الإنسان بالآية على قضيّة وقعت، كما يُذكر عن النبيّ ﷺ أنّه كان يخطب، فيخرج الحسن والحسين يعثران بثياب لهما، فنزل فأخذهما، وقال «صدق الله: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]»[2]، فالاستشهاد بالآيات على الواقع إذا كانت مطابقة تماماً لا بأس به»[3].

الصورة الثانية: جعله نغمة للهاتف النقّال:

يعمد كثير من الناس إلى تغيير نغمة الهاتف النقّال من الرنين المعتاد ليظهر صوت القرآن، وكذا في الانتظار في الهاتف النقّال والثابت، وهم يفعلون ذلك طلباً للخير فيما يظهر، ليَسمعوا ويُسمعوا غيرهم آيات القرآن، ولكن ربّ مريد للخير لم ينله، فإنّهم بفعلهم هذا قد عرّضوا القرآن للامتهان من حيث لم يشعروا، فإنّ الإنسان قد يتلقى اتصالاً في مكان غير لائق كالحمّام، أو في وقت غير مناسب كأوقات الصلوات، فيظهر صوت القرآن في ذلك المكان أو الزمان، فإن تركه كان

(١) فتاوى إسلامية جمع وترتيب محمّد المسند: (٤/ ٣٨).

(٢) الحديث أخرجه أبو داود: (٣/ ٣٥٨)، برقم: (١١٠٩)، والنسائي (٣/ ١٠٨)، برقم: (١٤١٣). وصحّحه الألبانيّ كما في مشكاة المصابيح: (٣/ ٣٤٤)، برقم: (٦١٥٩).

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع: (٦/ ٥٣١، ٥٣٢).

ذلك امتهاناً له وتشويشاً على الآخرين، وإن قطعه كان ذلك امتهاناً له أيضاً، وقد بحث المجمع الفقهيّ الإسلاميّ التابع لرابطة العالم الإسلاميّ مسألة تعظيم كتاب الله – عزّ وجلّ –، وكان ممّا ورد في قراره ما يلي: «لا يجوز استخدام آيات القرآن الكريم للتنبيه والانتظار في الهواتف الجوّالة وما في حكمها؛ وذلك لما في هذا الاستعمال من تعريض القرآن للابتذال والامتهان بقطع التلاوة وإهمالها، ولأنّه قد تتلى الآيات في مواطن لا تليق بها»(١).

الصورة الثالثة: جعله مادّة للنكت والطرائف:

يعمد بعض الناس – عن حسن قصد – إلى الإساءة إلى النصّ القرآني وامتهانه بإدخاله في بعض النكت والطرائف لإضحاك الناس، ومن ذلك: ما يحكى أنّ رجلاً اشترى لحمة، فعَدَتْ هرّة على اللحمة فأكلتها فقتلها، فلمّا ذهب لصلاة المغرب، ووقف في الصفّ، كان الإمام يقرأ ﴿بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتۡ﴾ [التكوير: ٩]، فصرخ قائلاً: «لأنّها أكلت لحمتي».

ومثل هذه النكت والطرائف كثير، ومتداول بين الناس، بل موجود مثله في بعض كتب الأقدمين، ولا سيّما كتب الأدب والحمقى والمغفّلين، ولعلّ أوّل من ابتدأها من الزنادقة، ثمّ راجت بين العامّة عن حسن نيّة، ثمّ أضافوا إليها غيرها، ومهما حسنت النيّة، فإنّ ذلك لا يسوّغ العبث بالنصوص وامتهانها بهذه الطريقة، وخطورتها تكمن في ارتباط النصّ القرآني في ذهن الراوي أو السامع بألفاظ تلك النكت والطرائف أو بعضها، ممّا يسبّب له تشويشاً عند قراءتها للتعبّد، وربّما سبق لسانه إلى التلفّظ ببعض تلك الألفاظ مع النصّ، ولا يخفى ما في ذلك من الإخلال بقدسية القرآن وجلاله.

---

(١) ينظر: موقع بحوث ودراسات.

الصورة الرابعة: التكسّب وسؤال الناس بتلاوته وترتيله:

هذه الصورة رأيتها بنفسي في الحرمين الشريفين وغيرهما؛ يجلس أحدهم في مكان بارز، ويرتّل القرآن بصوت رخيم منتظراً ما تجود به أيدي الناس، وربّما كان هذا القارئ كفيفاً أو به عاهة، فيجعل القرآن وسيلة للتكسّب وسؤال الناس وجمع المال في أقدس البقاع، وما لهذا أنزل القرآن، ولا لهذا بنيت المساجد، والمسلم مطالب بالعمل والتكسّب بالطرق المشروعة، لا أن يكون عالة على غيره عاطلاً بطالاً من غير عمل. وقد جاء في الحديث عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - أنّه مرّ على قاصٍّ يقرأ ثمّ يسأل، فاسترجع، ثمّ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من قرأ القرآن فليسأل الله به، فإنه سيجيء أقوام يقرؤون القرآن يسألون به الناس)[1].

قال الحسن البصريّ - رحمه الله -: «أنزل القرآن ليُعمل به، فاتخذ الناس تلاوته عملاً»[2]. قال ابن الجوزيّ - رحمه الله - معلّقاً على كلام الحسن: «يعني أنّهم اقتصروا على التلاوة، وتركوا العمل به»[3].

ومن ذلك: قراءته في المآتم وأوقات العزاء بأجرة، وهذا من البدع المحدثة، والأجر المكتسب منه حرام، وفيه امتهان للقرآن بحيث يُجعل وسيلة للتكسّب، وقد ورد إلى اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعوديّة هذا السؤال: حافظ القرآن يصلّي بالناس أو يقرأ للميت بأجرة، يستوفيها قبل القراءة، فهل يجوز ذلك؟

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: (٥/ ١٧٩)، برقم: (٢٩١٧). وصحّح إسناده الألبانيّ في السلسلة الصحيحة: (١/ ٥١٧)، برقم: (٢٥٧).

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (٢٣٣).

(٣) تلبيس إبليس: (١٣٧).

فأجابت اللجنة: «تلاوة القرآن من أفضل العبادات، والأصل في العبادات أن تكون خالصة لوجه الله لا يقصد بها سواه، من دنيا يصيبها أو وجاهة يحظى بها، إنّما يرجى بها الله، ويخشى عذابه، قال الله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۞ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾ [الزمر: ٢، ٣]، وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيّنة: ٥]، وفي الحديث عن عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنّما الأعمال بالنيّات وإنّما لكلّ امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه) رواه البخاري ومسلم[1]. فلا يجوز لقارئ القرآن أن يأخذ على قراءته أجراً يستوفيه قبل القراءة أو بعدها، سواء أكانت هذه القراءة في الصلاة أم على الميّت. ولذا لم يرخّص أحد من العلماء في الاستئجار على تلاوة القرآن..»[2].

وقال شيخنا العلامة ابن جبرين - رحمه الله -: «لا يجوز استئجار من يقرأ القرآن ويهديه إلى روح الميّت، فإنَّ من قرأ بأجرة فقد تعجّل ثوابه، وبطل أجره، فلم يبق به شيء يهديه إلى الميّت. ثمّ إنّ هذا العمل غير مشروع، وهو الاجتماع بعد الموت للقراءة والإهداء، ولو كان خيراً لفعله السلف»[3].

الصورة الخامسة: جعله شعاراً في المنافسات الرياضية:

يعمد كثير من الناس في المنافسات الرياضية إلى رفع شعارات يشجّعون بها فرقهم، وقد تجرأ بعضهم - بحسن نية كما هو الظاهر - فجعل بعض نصوص القرآن

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، (ص١)، برقم: (١)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: (إنّما الأعمال بالنيّة..): (ص٥٠٠)، برقم: (١٩٠٧).

(٢) فتاوى إسلامية: (٤/ ٥٠).

(٣) المصدر السابق: (٤/ ٤٤).

مادّة لهذه الشعارات، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وما شابه ذلك من النصوص، ولا سيّما أنّ بعض ألفاظ النصّ توافق أسماء بعض الأندية الرياضية، فيجعلون ذلك كالرابط بينهما، وقد رأيت مثل هذا بعيني، ولا شكّ أنّ هذا ضرب من ضروب امتهان النصّ القرآني، واستخدامه في غير ما أنزل من أجله، لا سيما في مثل تلك الأماكن الصاخبة التي يكثر فيها اللغو واللغط، فالواجب صَوْنُ نصوص القرآن عن مثل هذا العبث والامتهان.

الصورة السادسة: خلط شيء معه:

فلا يضاف إليه شيء غيره من كلام البشر، وهو الذي يسمّيه السلف: (التجريد)، وقد روي عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنّه قال: «جرّدوا القرآن، ولا تخلطوه به ما ليس فيه»[1]. وذلك أنّ خلط شيء معه يعرّضه للامتهان، وإدخال ما ليس منه فيه، وقد جاء في التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة أنّ اللجنة المؤلَّفة لذلك «درست المعلومات التي جرت العادة بإضافتها إلى المصحف دراسة دقيقة وافية، نوقشت فيها سائر الآراء والاتّجاهات، فتوصّلت إلى أنّها تنقسم إلى قسمين: (قسم) يضاف عادة أثناء النصّ القرآني وفي نطاقه، وهو: أسماء السور، وعدد آياتها، والمكّي والمدنيّ، وما يُستثنى من الآيات من ذلك. وبعضهم يزيد: وقت نزول السورة، كلّ ذلك في فواتح السور، ورموز الوقوف، وذلك في النصّ.

و(قسم) يضاف في حواشي الصفحات، إمّا في أعلى الصفحة كاسم السورة، ورقم الجزء. أو في جانب الصفحة كرموز الأجزاء والأحزاب والأرباع والأعشار والأخماس، ورموز السجدات، والسكتات. وبعضهم يذكر خلاف الفقهاء في بعض السجدات.

(١) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: (٢/ ٥١٤) بإسناد لا بأس به. ينظر: مجمع الزوائد: (٧/ ٧٠).

أمّا القسم الأوّل: فلم نتردّد في حذفه واستبعاده من المصحف ما عدا أسماء السور، لأنّه يُذكر في موضع خطِر وهو محلّ تحذير السلف، وهو نطاق النصّ القرآني، ولأنّ هذه المعلومات محلّ ذكرها كتب التفسير وعلوم القرآن، ولا يحتمل هذا النصّ القطعي المتواتر أن تثبت خلاله ما يحتمل الخطأ والصواب..».

إلى أن قالوا: «وهذا ينطبق على أسماء السور أيضاً، إلا أننا لم نتجاسر على حذفها لشدّة الحاجة إليها، ولأنّه لا خلاف فيها، فأبقينا عليها مع أنّ النفس تميل إلى حذفها جرياً على قاعدة (التجريد)».

«أمّا القسم الثاني: وهو المعلومات التي تذكر خارج نطاق النصّ القرآني في حواشي الصفحات من أعلى أو من جانبها؛ فإنّ المحذور فيها أهون، والخوف منها أقلّ، لبعدها عن مجال النصّ، فأثبتنا أكثرها مع تصرّف في الإخراج الطباعي يجعل التمييز بينها وبين النصّ واضحاً - قدر الإمكان - إلا ما يشار إليه عادة من خلاف الفقهاء في بعض السجدات؛ فلم نتردّد في حذفه لما فيه من التمادي في إثقال صفحات المصحف بما هو أجنبيّ عنه، ولما فيه من جرأة على كتاب الله بحشر خلاف البشر في صفحاته، وإن كان هذا الخلاف معتبراً، لكن مع ذلك لا ينبغي ذكره في المصحف»[1].

ومن ذلك - ممّا لم يُذكر -: كتابة تفسير بعض كلمات النصّ بين الأسطر، وقد ذكر السيوطيّ عن الجرجاني أنّه قال: «من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطره»[2].

(١) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة: (ص٣٥) وما بعدها.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: (٦/ ٢٢٤٩).

الصورة السابعة: تحميله ما لا يحتمل:

ومن ذلك: بعض ما يسمّى بالإعجاز العلمي في القرآن.

والإعجاز العلمي يراد به: «الإخبار عن حقائق في الكون والإنسان، لم تتّضح معالمها إلا في قرون متأخّرة بعد توافر وسائل الكشف والبحث»[1].

والناس في هذا النوع من الإعجاز طرفان ووسط، فطرف غالى في إثباته، وتكلّف لذلك النصوص، وحمّلها ما لا تحتمل. وهو المقصود في هذه الصورة. وطرف آخر بالغ في نفيه وإنكاره، مع ثبوت بعضه ثبوتاً لا يقبل النقض والإبطال. وإنّما حملهم على ذلك ردّ الفعل في مقابل الطرف الأوّل، وغالب ردود الأفعال تكون متطرّفة.

وإنّ من أسباب المغالاة في الإثبات: خوض غير المتخصصين في علوم الشريعة في هذا النوع من الإعجاز، ممّا أدّى إلى تحميل بعض النصوص ما لا تحتمل، والواجب في مثل هذه القضايا أن يجتمع لها ثلّة من أهل التخصص الشرعي، مع ثلّة من أصحاب التخصصات الأخرى المتعلّقة بنوع الإعجاز، حتى يصدروا عن رأي راجح رشيد، صوناً للنصّ القرآني عن العبث والامتهان.

الصورة الثامنة: الزعم بأنّ فيه كلّ شيء:

وقد شاع ذلك عن طائفة من أهل التصوّف، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ففسّروا الكتاب بالقرآن، وحملوا قوله: ﴿مِن شَيْءٍ﴾ على العموم المطلق، فزعموا أنّ القرآن مشتمل على جميع أنواع العلوم الدينيّة، والدنيويّة، بل أعجب من ذلك: زعم بعضهم اشتماله على الحوادث الفرديّة!! وقد ذكر الألوسي في تفسيره خبراً غريباً، تبرّأ فيه من عهدته، قال - رحمه الله -: «وقد

(١) الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة للخرّاط: (ص٣٣).

سمعت من بعضهم – والعهدة عليه – أنّ الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربيّ[1] وقع يوماً عن حماره، فرضّت رجله، فجاءوا ليحملوه، فقال: أمهلوني. فأمهلوه يسيراً، ثمّ أذن لهم فحملوه، فقيل له في ذلك، فقال: راجعت كتاب الله تعالى، فوجدت فيه خبر هذه الحادثة قد ذكرت في الفاتحة، وهذا أمر لا تصله عقولنا»[2].

ومثل هذا، تمجّه العقول السليمة، والفطر المستقيمة، لاسيّما مع ما عرف عن هؤلاء المشايخ من الضلال والإلحاد، والعجب أن تضمّن كتب التفسير مثل هذه الخزعبلات التي يأباها الشرع والعقل والمنطق.

وقد أنكر الأئمّة المحقّقون القول بأنّ القرآن مشتمل على جميع العلوم، الدينية والدنيوية، ومن هؤلاء الأئمّة: الإمام الشاطبيّ[3] – رحمه الله – فإنّه ذكر «أنّ كثيراً من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحدّ، فأضافوا إليه كلّ علم يُذكر للمتقدّمين والمتأخرين، من علوم الطبيعيّات، والرياضيّات، من الهندسة وغيرها، والمنطق.. إلخ، وهذا لا يصحّ، فإنّ السلف الصالح – من الصحابة والتابعين ومن يليهم – كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه، وما أودع فيه، ولم ينقل عن أحد منهم أنّه تكلّم في شيء من هذه العلوم، سوى ما ثبت من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، ونحو ذلك، فدلّ ذلك على أنّ القرآن لم يقصد فيه تقرير لشيء ممّا زعموا».

---

(١) هو محمّد بن عليّ بن محمّد بن العربي الحاتمي الطائي، المعروف بمحيي الدين بن عربي، من أئمّة المتكلّمين والمتصوّفة، أنكر عليه أهل الديار المصرية شطحات بل طامّات، فعمل بعضهم على إراقة دمه، وهو قدوة القائلين بوحدة الوجود. ينظر: الأعلام للزركلي: (٦/ ٢٨١).

(٢) روح المعاني: (٧/ ١٤٤). وقد ذكر هذه القصّة محمّد رشيد رضا في تفسيره (المنار)، وأنكرها أشدّ الإنكار. ينظر: تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار (٧/ ٣٩٥).

(٣) هو إبراهيم بن موسى بن محمّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، من أئمّة المالكية، من أشهر مصنّفاته: (الاعتصام) في أصول الفقه مات سنة تسعين وسبعمائة. ينظر: الأعلام: (١/ ٧٥).

ثمّ قال: «وربّما استدلّوا على دعواهم بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ونحو ذلك، وهذه الآيات المراد بها عند المفسّرين: ما يتعلّق بحال التكليف، والتعبّد. أو المراد بالكتاب في قوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾: اللوح المحفوظ. ولم يذكروا فيها ما يقتضي تضمّنه لجميع العلوم النقلية والعقلية»[1].

والأرجح في معنى الكتاب في الآية هو اللوح المحفوظ، وذلك لوجهين:

- **أحدها:** أنّ هذه الآية شبيهة بآية هود: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦]، فهي كالتفسير لها. وقد اتّفق المفسّرون جميعاً على أنّ المراد بالكتاب المبين في هذه الآية: اللوح المحفوظ.
- **الثاني:** دلالة السياق؛ فإنّه لمّا ذكر الدوابّ والطيور، وأنّها أمم أمثالنا، قال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ ثمّ ختم الآية بقوله: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فدلَّ على أنّ المقصود بقوله: ﴿مِن شَيْءٍ﴾: أحوال المخلوقات، من الدوابّ والطير، وأنّها معلومة عنده - سبحانه - ومقدّرة، بما أودع فيها من الحكم والآيات[2]، فلا يكون لهم في هذه الآية مستمسك، والله تعالى أعلم.

الصورة التاسعة: تلاوته بالمقامات الموسيقية:

انتشر مؤخّراً عن طريق بعض القنوات الفضائية وغيرها الترويج لقراءة القرآن بما يُعرف بالمقامات الموسيقية(!)، ممّا أثار بلبلة في أوساط أهل القرآن من الحفّاظ وغيرهم، ولا يخفى ما في هذا العمل من تشبيه للقرآن بالغناء المحرّم، ممّا يؤدّي إلى امتهانه وابتذاله، وذلك أمر يُنزّه عنه القرآن العظيم، وقد قام المجلس العلمي للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم والمنعقد في مدينة جدة بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٤٣١هـ،

(١) الموافقات في أصول الشريعة: (٢/ ٧٩- ٨١) (باختصار).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: (٦/ ٩٠).

قام بدراسة هذه المسألة، وأصدر فيها بياناً مطولاً ومفصّلاً ومؤصّلاً بالأدلّة من الكتاب والسنّة وأقوال السلف انتهى فيه إلى التحذير من هذه الظاهرة، فقد جاء في آخر البيان: «هذا، وإنّ المجلس العلميَّ ليحذِّر الناشئة من أبنائنا وبناتنا – وبخاصّة طلاب الحلقات القرآنيّة – من الافتتان بأمر المقامات، والسعي لتعلّمها وتطبيقها في تلاوة القرآن، فهذا خروج عن الجادّة، وابتعاد عمّا كان عليه سلف الأمّة من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عصرنا هذا»[1].

المطلب الثاني: (صور الامتهان المتعلّقة بكتابته ورسمه):

وهي بإجمال:

الصورة الأولى: كتابته بغير الرسم العثماني.

الصورة الثانية: كتابته في لوحات للتعليق في البيوت والمكاتب والمدارس.

الصورة الثالثة: كتابته في حروز للتعليق على الرقبة وغيرها كتمائم.

الصورة الرابعة: كتابته على جسد المريض للاستشفاء.

الصورة الخامسة: كتابته في إناء ليشرب منه المريض.

الصورة السادسة: كتابته على السيارات.

الصورة السابعة: كتابته على الملابس الداخلية .

الصورة الثامنة: كتابته بشكل متقطع.

الصورة التاسعة: كتابته على شكل صورة إنسان أو حيوان.

الصورة العاشرة: كتابته على الدراهم ونحوها.

الصورة الحادية عشرة: كتابته بالذهب.

التفصيل:

---

(١) مجلّة هدى القرآن، العدد: (١٥)، (ص١٧).

الصورة الأولى: كتابته بغير الرسم العثماني:

كتابة النصّ القرآني يمكن تصنيفها في هذا الزمن إلى ثلاثة أضرب:

- **الضرب الأوّل**: كتابته كاملاً ليكون مصحفاً يقرأ فيه المسلمون.
- **الضرب الثاني**: كتابته في البحوث والرسائل العلمية ونحوها للاستشهاد به.
- **الضرب الثالث**: كتابته في سائر المجالات الأخرى كالمقالات الصحفية، والرسائل الشخصية، وفي مجال التعليم وغير ذلك ممّا يتعلّق بعامّة الناس.

فأمّا الضرب الأوّل، فالقول الصحيح من أقوال أهل العلم: وجوب التزام الرسم العثماني، وتحريم مخالفته، وهو مذهب جمهور أهل العلم من السلف والخلف. فقد سئل مالك – رحمه الله –: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكَتْبَة الأولى»[1].

وقال الإمام أحمد – رحمه الله –: «تَحرم مخالفة خطّ مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك»[2].

وقال الزمخشريّ في تفسيره: «خطّ المصحف سنّة لا تتغيّر»[3].

وقد صدرت فتوى من هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية برقم ٧١، وتاريخ: ٢١/ ١٠/ ١٣٩٩هـ، تؤكّد التزام الرسم العثماني اقتداءً بعثمان وعليّ وسائر الصحابة، وعملاً بإجماعهم – رضوان الله عليهم أجمعين –، وأيّد هذه الفتوى: مجلس المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، والمنعقد بمكّة المكرّمة، برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله – وعضوية العديد من

(١) أخرجه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف: (ص١١).
(٢) ينظر: البرهان للزركشي: (١/ ٣٧٩).
(٣) الكشّاف: (٣/ ٨٢).

علماء العالم الإسلامي[1]، كما أيّدتها دار الإفتاء بجمهورية مصر العربية[2].

ومن الوجوه التي ذكرها أعضاء هيئة كبار العلماء في تأييد هذا القول:

١) أنّ العدول عن الرسم العثماني إلى الرسم الإملائي الموجود حالياً بقصد تسهيل القراءة؛ يفضي إلى تغيير آخر إذا تغيّر الاصطلاح في الكتابة؛ لأنّ الرسم الإملائي نوع من الاصطلاح قابل للتغيير باصطلاح آخر، وقد يؤدّي ذلك إلى تحريف القرآن بتبديل بعض الحروف أو زيادتها أو نقصها، فيقع الاختلاف بين المصاحف على مرّ السنين، ويجد أعداء الإسلام مجالاً للطعن في القرآن الكريم، وقد جاء الإسلام بسدّ ذرائع الشرّ ومنع أسباب الفتن.

٢) ما يُخشى من أنّه إذا لم يلتزم الرسم العثماني في كتابة القرآن أن يصير كتاب الله ألعوبة بأيدي الناس، كلّما عنّت لإنسان فكرة في كتابته اقترح تطبيقها، فيقترح بعضهم كتابته باللاتينية أو غيرها، وفي هذا ما فيه من الخطر. ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح.

وأمّا الضَّرْبُ الثاني، وهو كتابته في البحوث والرسائل العلمية ونحوها للاستشهاد به، فالذي يظهر – والله تعالى أعلم – أنّ ذلك مطلوب ومستحبّ، بل هو متأكّد مع القدرة عليه؛ صيانة للنصّ القرآني واحتراماً له، مع سهولة الالتزام بذلك بفضل التقنية الحديثة لمن يملكها. لكن ذلك لا يصل إلى درجة الوجوب لوجهين:

- **أحدهما**: أنّ هذه البحوث والرسائل ليس لها حكم المصاحف باتّفاق.
- **الثاني**: أنّ بعض الباحثين قد لا يتيسّر له ذلك لسبب أو لآخر، ولا سيّما في بعض البلاد الفقيرة التي لا يملك بعضهم فيها جهاز حاسوب!.

---

(١) ينظر: فتاوى إسلامية: (٤/ ٣٤، ٣٥).

(٢) ينظر: دراسات في علوم القرآن للشيخ فهد الرومي: (ص٤٩٠، ٤٩١). وقد رجّح الشيخ هذا القول، وأيّده بعشر وجوه.

أمّا الضرب الثالث، وهو ما يتعلّق بالمجالات الأخرى المختلفة غير ما سبق، فإلزام الناس بالرسم العثماني فيه مشقّة لا تخفى، ممّا ينفّر من الاستشهاد بالقرآن، فضلاً عن جهل الكثير من الكُتّاب بكيفية كتابة هذا الرسم، فلا أرى الأمر يصل إلى الاستحباب فضلاً عن الوجوب، والله تعالى أعلم.

الصورة الثانية: كتابته في لوحات للتعليق في البيوت والمكاتب والمدارس وغيرها:

وهو ضربان:

- **الضرب الأوّل**: أن يكون الدافع لتعليقها اعتقاد دفع العين ونحو ذلك، فهذا لا يجوز، إذ هو في حكم الحروز والتمائم كما سيأتي، مع ما في التعليق ذاته من خلاف.
- **الضرب الثاني**: أن يكون الدافع للتعليق التذكير والاعتبار، فهذا فيه خلاف عند علمائنا، فمنهم من أجازه كشيخنا العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله[1]-، ومنهم من منعه، كشيخنا العلامة ابن عثيمين - رحمه الله -[2]. وقد أجازه بضوابط: المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في مكّة المكرّمة بتاريخ: ٧/ ١١/ ٢٠٠٧م، عند بحثه لمسألة تعظيم كتاب الله - عزّ وجلّ -، وكان ممّا ورد في قراره:

«جواز كتابة الآيات القرآنية وزخرفتها، واستخدامها لمقصد مشروع، كأن تكون وسائل إيضاح لتعلّم القرآن وتعليمه، وللقراءة والتذكير والاتعاظ، وفق الضوابط الآتية:

١) أن تعامل اللوحات المكتوب فيها القرآن من حيث الصناعة والنقل معاملة طباعة المصحف، وهذا يوجب اتخاذ الإجراءات التي تضمن احترام الآيات المكتوبة، وصيانتها عن الامتهان.

---

(١) ينظر: فتاوى إسلامية: (٤/ ٢٩).

(٢) ينظر: لقاء الباب المفتوح: (٢٣/ ١٩).

٢) عدم التهاون بألفاظ القرآن ومعانيه، فلا تصرف عن مدلولها الشرعي، ولا تبتر عن سياقها.

٣) ألا تُصنع بموادّ نجسة أو يحرم استعمالها.

٤) ألا تدخل في باب العبث، كتقطيع الحروف، وإدخال بعض الكلمات في بعض، وأن لا يبالَغ في زخرفتها بحيث تصعب قراءتها.

٥) ألا تجعل على صورة ذوات الأرواح، كما لو جُعلت اللوحة القرآنية على شكل إنسان، أو على شكل طائر أو حيوان؛ ونحو ذلك من الأشكال التي لا يليق وضعها قالباً لآيات القرآن الكريم.

٦) ألا تُصنع للتعاويذ المبتدعة، وسائر المعتقدات الباطلة، ولا للصناعات المبتذلة، ولا لترويج البضائع وإغراء الناس بالشراء».

وفي ختام قراره أوصى المجمع الجهات المسؤولة في الدولة الإسلامية بضرورة مراقبة صناعة اللوحات القرآنية بما يكفل عدم حدوث تجاوزات فيها، ومنع استيراد اللوحات القرآنية وما شابهها من الجهات والدول التي لا تحترم ما في اللوحات من آيات كريمة. والله أعلم»[١].

الصورة الثالثة: كتابته في حروز للتعليق على الرقبة وغيرها كتمائم:

وقد اختلف السلف في ذلك، فرخّص فيه بعضهم، ومنعه آخرون[٢]، وهذا هو الصحيح لما يترتّب على تعليقه من الامتهان. قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن – رحمه الله – بعد أن ذكر الخلاف في ذلك: «قلت: وهذا هو الصحيح [أي القول

(١) مجلّة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد: (٢٣)، (ص٣٤٥).

(٢) ينظر: كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبد الوهّاب – رحمه الله –: (ص٢١).

بالمنع] لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمّل: الأوّل: عموم النهي ولا مخصّص له. الثاني: سدّ الذريعة، فإنّه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك. الثالث: أنّه إذا عُلّق فلا بدّ أن يمتهنه المعلّق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك»[1].

والمتأمّل في هذه الوجوه يجد أنّها في غاية القوّة والوجاهة، والواقع يشهد بذلك كما في البلاد التي يجيز علماؤها تعليق مثل تلك التمائم.

وقد سئل شيخنا العلامة ابن باز – رحمه الله – عن مريض يكتب له رجل صالح القرآن ليعالجه من أي مرض؛ فهل يجوز ذلك، وهل يجوز تعليق هذه الآيات في الرقبة؟. فأجاب – رحمه الله –: «كتابة الآيات لعلاج المريض غير مشروع، ولا تُعلّق عليه، ولا تكتب على جسده، كلّ هذا غير مشروع، إنما المشروع أن يُقرأ عليه، وأن يُنفث عليه، ويُدعى له بالشفاء والعافية، يقرأ بعض الآيات على جزء من جسده، على صدره أو على يده أو على رأسه، ويدعو له فهذا لا بأس به، وهو من الرقية المشروعة، يرقي الراقي المريض ويدعو له ويقرأ عليه القرآن حتى يشفيه الله. فالنبي عليه الصلاة والسلام قد رقى وقال: (لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً)[2] رواه أبو داود. أمّا أن يكتب آيات تعلّق في رقبته، أو في عضده؛ فهذا ليس من الشرع، أو يكتب له أحاديث، أو كلمات أخرى، أو دعوات أو مسامير أو طلاسم – حروف مقطعة–، أو أشباه ذلك؛ فكلُّ هذا لا يجوز، حتى القرآن لا يعلَّق، والنبي ﷺ قال: (من تعلّق تميمة فلا أتمّ الله له، ومن تعلّق ودعة فلا ودع الله له)[3] رواه أحمد، فالحجب والحروز والجوارب التي يعلّقها بعض الناس على المرضى في

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد: (ص١٤٩).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك: (ص٥٧١)، برقم: (٢٢٠٠). ولفظه: «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك».

(٣) أخرجه أحمد في المسند: (٤/ ١٥٤)، برقم: (١٧٤٤٠)، وحسّن إسناده الأرناؤوط في تعليقه على المسند.

أعناقهم أو يعلّقونها في أعضادهم أو في غير ذلك؛ فهذا لا يجوز، ولكن الرقية لا بأس بها. وكذلك إذا قرأ في ماء ثمّ شرب الماء فهذا أيضاً لا بأس به، فقد ورد عن النبيّ ﷺ بعض هذا، كما في سنن أبي داود عن النبيّ ﷺ أنّه قرأ في ماء لثابت بن قيس[1]، فهذا لا بأس به، رواه أبو داود. وأمّا التعليق فلا يعلّق لا القرآن ولا غيره. لا في الرقبة، ولا في اليد، كلّ هذا ليس بعلاج وليس مشروعاً، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله»[2].

الصورة الرابعة: كتابته على جسد المريض للاستشفاء:

اختلف علماؤنا الأجلاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

- **أحدها**: المنع مطلقاً، وهو اختيار شيخنا العلامة ابن باز – رحمه الله – كما سبق قريباً في فتواه في الصورة السابقة.
- **الثاني**: الجواز مطلقاً، وهو اختيار جمع من أهل العلم منهم الشيخ عبد الله بن جبرين – رحمه الله –[3]، ومستندهم في ذلك قول بعض أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم – عليهما رحمة الله –.
- **الثالث**: الجواز بضوابط، وهو اختيار الشيخ عبد الرحمن البرّاك – حفظه الله –، فقد سئل عمّا انتشر في بعض المنتديات في مسألة كتابة بعض الآيات على جسم المريض لإخراج الجن من الجسد، وقول أحد الرقاة: اكتب على بطنك: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ۝ وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الحجر: ٣٤، ٣٥]، ويستشهدون بأقوال شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيّم.. فما حكم هذا العمل؟

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه: (٢/ ٤٠٣)، برقم: (٣٨٨٥)، وضعّف إسناده الألباني في ضعيف سنن أبي داود: (ص٣٨٤)، برقم: (٣٣٨٧).

(٢) فتاوى نور على الدرب: (١/ ٣٢٦).

(٣) ينظر موقع الشيخ رحمه الله: www.ibn-jebreen.vom

فأجاب الشيخ – حفظه الله –: «الحمد لله، لا أعلم في العلاج بكتابة الآيات أو الأدعية على بعض بدن المريض أصلاً من فعل السلف؛ أعني الصحابة والتابعين. ومن يفعل ذلك يعتمد على ما ذكرتَ عن ابن القيّم وشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمهما الله –، ولا أذكر مستنداً لهما من النقل في العلاج بهذه الطريقة. والذي يظهر أنّ تعويلهما على التجربة، وعلم الطبّ أساسه التجربة. فإذا ثبت بالتجربة أنّ كتابة بعض الآيات تنفع في حالات؛ فلا أعلم مانعاً يمنع من كتابتها، وهو يشبه الرقية بالآيات التي تناسب المقام ممّا لم يرد تخصيصه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧]، إلى غير ذلك. أمّا الرقية بالفاتحة وآية الكرسي وسورة الإخلاص والمعوذتين، فقد دلّت السنّة على الاستشفاء بها. وممّا يدلّ على التوسعة في الرقية قوله ﷺ: (اعرضوا عليّ رقاكم. لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً)[1]، ويمكن أن يستدلَّ لذلك أيضاً بالإطلاق في قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ولكن يجب ألا يترتب على كتابة الآيات على بدن المريض محظور، كالامتهان بكتابة الآيات في مواضع غير لائقة كالقُبل والدبر والآباط وأسفل القدم، ومن الامتهان: كتابتها على الظهر إن كان يستلقي عليه. وينبغي أن يراعى عند غسل الكتابة أن تكون في موضع طاهر. وكذا ترك سبب الجنابة إذا كانت الكتابة باقية، والمبادرة لغسلها إذا حصلت، فإنّ بقاء الآيات مع الجنابة يتضمّن نوعاً من الامتهان، هذا والله أعلم»[2].

والذي تطمئنّ إليه النفس: المنع مطلقاً، صيانة للقرآن عن الامتهان، ولأنّ فتح الباب يؤدّي إلى توسّع الناس – ولا سيما العامّة – في مسألة الكتابة، والخروج بها عن مقصودها، وربّما تَعَمُّدُ امتهان القرآن كحال بعض الدجاجلة والمشعوذين، والله تعالى أعلم.

---

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) نُشرت هذا الفتوى في موقع الشيخ بتاريخ: ٢٩/ ٣/ ١٤٣٠هـ.

ويُلحق بذلك: كتابة بعض آيات القرآن في أوراق وإلصاقها بالبدن، وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية عن حكم كتابة أوراق فيها القرآن والذكر وإلصاقها على شيء من الجسد، كالصدر ونحوه، أو طيّها ووضعها على الضرس، أو كتابة بعض الحروز من الأدعية الشرعية وشدّها بجلد وتوضع تحت الفراش أو في أماكن أخرى؟

فأجابت اللجنة: «إلصاق الأوراق المكتوب فيها شيء من القرآن أو الأدعية على الجسم، أو على موضع منه، أو وضعها تحت الفراش ونحو ذلك؛ لا يجوز لأنّه من تعليق التمائم المنهي عنها بقوله: «من تعلّق تميمة فلا أتم الله له»[1]، وقوله: «إنّ الرقى والتمائم والتولة شرك»[2] [3].

الصورة الخامسة: كتابته في إناء ليشرب منه المريض:

فيُكتب بالزعفران ونحوه في إناء، أو في أوراق ثم يغسل فيشربه المريض، وقد اختلف علماؤنا في ذلك فأجازه بعضهم كشيخنا ابن باز – رحمه الله –، واشترط أن يكون القائم بذلك من المعروفين بالخير والاستقامة[4]. وهو قول جماعة من السلف[5]، ومنعه آخرون[6].

والذي تطمئنّ إليه النفس: المنع مطلقاً، صيانةً للنصّ القرآني من الامتهان لا سيّما في هذا العصر الذي كثر فيه الدجّالون وتجّار الرقية، ولأنّ كتابته بهذه الطريقة

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: (٢/ ٤٠٢)، برقم: (٣٨٨٣)، وصحّح إسناده الألباني كما في السلسلة الصحيحة: (١/ ٦٤٨)، برقم: (٣٣١).

(٣) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد الدويش: (١/ ٢٤٤).

(٤) ينظر: فتاوى إسلامية: (١/ ٣٠).

(٥) منهم: الحسن ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي. ينظر: الإتقان للسيوطي: (٦/ ٢١٩٥).

(٦) منهم: النخعي والعز بن عبد السلام وغيرهما. ينظر: المصدر السابق.

ثم غسله قد يعرّضه للتلوّث والتجرثم، مع كثرة الملوّثات البيئية في هذا الزمن. وفي الرقية الشرعية المعروفة غنى عن مثل هذه الطريقة، والله تعالى أعلم.

الصورة السادسة: كتابته على السيارات:

يعمد بعض الناس إلى كتابة نصّ من القرآن على الهيكل الخارجي لسيّارته، وهم يفعلون ذلك لأغراض، منها: تزيين السيّارة بذلك. ومنها: التكسّب ودعوة الناس إلى الركوب، فيكتب قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [هود: ٤٢]، وهذا يفعله بعض أصحاب سيّارات النقل والأجرة. ومنها: دفع العين وجلب الرزق كالتمائم ونحوها. إلى غير ذلك من الأغراض. وكلّ ذلك محرّم شرعاً لاشتماله على مفاسد كثيرة منها:

١) امتهان النصّ القرآني بكتابته في غير محلّه اللائق به، وقد روي أنّ عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – رأى ابناً له يكتب آية في حائط فضربه[1].

٢) تعريضه للتلوّث بالغبار والأتربة والطين وغير ذلك من القاذورات.

٣) تعريضه للتلف والتمزق والسقوط على الأرض إن كان مكتوباً في ملصق ونحوه، وهذا يتنافى مع وجوب صيانة النصّ القرآني الكريم والمحافظة عليه.

إلى غير ذلك من المفاسد التي سبقت الإشارة إليها.

الصورة السابعة: كتابته على الملابس الداخلية للاسترقاء به:

وما كنت أظنّ أنّ الأمر يصل عند بعض الناس إلى هذا الحدّ، حتى اطّلعت على استفتاء ورد إلى لجنة الفتوى بالأزهر يقول فيه السائل: ما حكم الدين في كتابة آيات من القرآن الكريم على الملابس الداخلية للمرأة بغرض الرقية والعلاج؟ فأفتت اللجنة بأنّ هذا العمل لا يحلّ شرعاً لأنّ به إهانة للقرآن الكريم.

فهل وصل الجهل ببعض الناس إلى هذا الحدّ!.

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: (٢/ ٦٥٠)، وفي سنده ضعف كما أفاد المحقق.

الصورة الثامنة: كتابته بشكل متقطع:

وقد شاع مثل ذلك في بعض المنتديات، فيكتبونه بهذه الطريقة: (إن اللـ هـ لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بـ أنفسهـ م)، وهذه طريقة محدثة ليس لها ما يسوّغها سوى معاملة النصّ القرآني معاملة غيره ممّا يكتبه البشر، دون مراعاة لقدسية هذا النصّ وجلاله، ويخشى مع مرور الزمن أن يؤدّي ذلك إلى خلل في النصّ القرآني، أو تحريف أو زيادة أو نقص، لذا وجب سدّ هذا الباب، وكتابة النصّ متصلاً غير متقطع صيانة له عن التحريف والامتهان، والله تعالى أعلم.

الصورة التاسعة: كتابته على شكل صورة إنسان أو حيوان:

يعمد بعض الرسّامين والخطّاطين إلى التفنّن في كتابة النصّ القرآني، فيجعله على شكل صورة إنسان أو حيوان، ولا يخفى ما في ذلك من امتهان النصّ والاستخفاف به، مع ما في رسم صور ذوات الأرواح من المحظور الشرعي عند جمع من أهل العلم، وقد ناقش المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي هذه المسألة، وصدر عنه القرار التالي: «الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيّدنا ونبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم. أمّا بعد: فإنّ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من يوم السبت ١٥رجب ١٤١٠هـ الموافق ١٠فبراير ١٩٩٠م إلى يوم السبت ٢٢رجب ١٤١٠هـ الموافق ١٧ فبراير ١٩٩٠م قد نظر في موضوع كتابة آية أو آيات القرآن الكريم على صورة طائر، وقرّر بالإجماع: عدم جواز هذا العمل، لما في ذلك من العبث، والاستخفاف بكلام الله سبحانه وتعالى والاستهانة به. والله ولي التوفيق... وصلّى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين»[1].

(١) مجلّة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد: (٢٣)، (ص٣٤٥).

الصورة العاشرة: كتابته على الدراهم ونحوها:

وقد كره ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –، وذكر أنّ ذلك «يفضي إلى ابتذال القرآن وامتهانه ووقوعه في المواضع التي ينزّه القرآن عنها»، وقال إنّ: «الدرهم والدينار ونحو ذلك هو في معرض الابتذال والامتهان، وإن كان من العلماء من رخّص في حمل الدراهم المكتوب عليها القرآن فذلك للحاجة، ولم يرخّص في كتابة القرآن عليها، والله أعلم»(١).

الصورة الحادية عشرة: كتابته بالذهب:

وقد كره ذلك بعض السلف، فقد أخرج ابن أبي داود بسنده عن إبراهيم النخعي – رحمه الله – أنّه كان يكره أن يكتب المصحف بالذهب(٢). بل ذهب بعضهم إلى التحريم، وقالوا يؤمر بحكّه(٣).

وأجازه آخرون، منهم الإمام الغزالي – رحمه الله – فإنّه قال: «ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن، ولا زكاة عليه»(٤).

ولعلّ سبب التحريم أو الكراهة – عند من قال بهما –: ما في ذلك من إضاعة المال، وقد ورد النهي عن ذلك، أو لأنّه من الزخرفة المنهي عنها. وقيل: لئلا ينشغل الناس بمثل هذه الأمور الشكلية الظاهرة عن الغرض الأساس من القرآن وهو تدبّره وفهمه والعمل به، والله تعالى أعلم.

ومن ذلك تحليته بالذهب أي تزيينه به، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – أنّه

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٥/ ٦٦، ٦٧). وممّن كره ذلك أيضاً: عطاء والقاسم والشعبي. ينظر: المغني: (١/ ١٦٩).

(٢) كتاب المصاحف: (٢/ ٥٤٢).

(٣) ينظر: الفروع لابن مفلح: (١/ ١٩٣).

(٤) مغني المحتاج للشربيني: (١/ ٣٩٢).

قال: «إذا حلّيتم مصاحفكم، وزوّقتم[1] مساجدكم؛ فعليكم الدبار»[2].

وعن برد بن سنان – رحمه الله – قال: «ما أساءت أمّة العمل إلا زيّنت مصاحفها ومساجدها»[3]. ولعلّ المقصود المبالغة في ذلك، أمّا تزيينه بمعنى العناية به وإجادة علاقته حتى لا يتعرّض للتلف، فلا حرج فيه، ولهذا كان عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – يُسأل عن تحلية المصحف فيقول: لا أعلم به بأساً، وكان يحبّ أن يزيّن المصحف، وتُجاد علاقته وصنعته، وكلّ شيء من أمره[4].

المطلب الثالث: (صور الامتهان المتعلّقة بالوعاء الذي يُكتب فيه كالمصحف ونحوه):

وهي بإجمال:

الصورة الأولى: السفر به إلى بلاد العدوّ.

الصورة الثانية: تصغير لفظه وحجمه.

الصورة الثالثة: مسّه بغير طهارة.

الصورة الرابعة: الدخول به إلى أماكن قضاء الحاجة.

الصورة الخامسة: توسّده والاتكاء عليه.

الصورة السادسة: مدّ الرجلين إليه.

الصورة السابعة: وضع شيء عليه.

---

(١) أي: بالغتم في تزيينها ونقشها وزخرفتها. وإنّما كُره تزويق المساجد لما فيه من الترغيب في الدّنيا وزينتها، أو لشغلها المصلّي. ينظر: لسان العرب: (١٠/ ١٥٠)، وتاج العروس: (١/ ٦٣٦٥)، مادة (زوق).

(٢) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: (٢/ ٥٤٣). بإسناد لا بأس به كما قال ابن الملقّن، ينظر: البدر المنير: (٥/ ٥٧٧). والدَبار بالفتح: الهلاك. (لسان العرب: ٤/ ٢٦٨، مادة دبر).

(٣) كتاب المصاحف: (٢/ ٥٤٤).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المصاحف: (٢/ ٥٤٧). ورجاله ثقات كما قال المحقق.

الصورة الثامنة: وضعه على الأرض.

الصورة التاسعة: وضعه في السيّارة.

الصورة العاشرة: تمكين السفهاء من مسّه.

التفصيل:

الصورة الأولى: السفر به إلى بلاد العدوّ:

وقد ورد في ذلك نصّ نبويّ شريف، وهو قوله ﷺ: (لا تسافروا بالقرآن، فإني لا آمن أن يناله العدوّ)[1].

والمقصود: السفر به إلى البلاد التي يُخشى عليه من أهلها أن يمتهنوه، إمّا لجهلهم بقدسيته، وإمّا نكاية بالمسلمين وتشفيّاً، كالبلاد الشيوعية والاشتراكية وما شابهها، وقد حدث ذلك من قبل بعض الأعداء في هذا الزمن، وتناقلته بعض وسائل الإعلام، فوجب على المسلمين الحذر، وصيانة كتاب الله أن تمسّه أيدي الأعداء. لكن إن أمنهم عليه، إمّا بعهد، أو بعرف سائد، فلا بأس، قال الغنيميّ[2] – رحمه الله – في اللباب: «ولو دخل مسلم إليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف إذا كانوا قوماً يوفون بالعهد؛ لأنّ الظاهر عدم التعرّض»[3].

أمّا الكتابة إلى الكفّار بالآية والآيتين ونحوهما في أثناء كتاب للدعوة وما شابه ذلك فلا بأس، بل حكى النووي الإجماع على جوازه[4]، بخلاف المصحف كاملاً.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٠٤).

(٢) هو عبد الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الشهير بالميداني، من فقهاء الحنفية، له شروح ورسائل في الصرف والتوحيد. ينظر: موسوعة الأعلام، موقع وزارة الأوقاف المصرية، حرف الميم.

(٣) اللباب في شرح الكتاب: (ص١١٠).

(٤) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن: (ص١١٣)، وفتح الباري: (٦/ ١٣٤).

الصورة الثانية: تصغير لفظه وحجمه:

وقد كره ذلك السلف، فأمّا تصغير لفظه، فقد أخرج ابن أبي داود أنّ ابن المسيّب – رحمه الله – كان يقول: «لا يقول أحدكم مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله فهو عظيم حسن جميل»[(١)]. وهو مروي عن مجاهد وإبراهيم النخعي عليهم جميعاً رحمة الله[(٢)].

وأمّا تصغير خطّه وحجمه، فقد أخرج ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال: «كانوا يكرهون أن يكتبوا المصاحف في الشيء الصغير، يقول: عظّموا القرآن».

وفي رواية: «كانوا يكرهون تصغير المصحف»[(٣)].

وعلى الرغم من كراهية السلف لذلك ونهيهم عنه؛ إلا أنّ أقواماً لم ينتهوا عنه، فقد رأيت في هذا الزمن مصاحف صغاراً لا يتجاوز حجمها علبة الكبريت!، وهي أصغر ممّا قصده السلف! إذ يتعذّر كتابتها باليد، والظاهر أنّها لم توضع للقراءة لاستحالة ذلك، وإنّما وضعت للتبرّك ونحوه، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة[(٤)].

الصورة الثالثة: مسّه بغير طهارة:

وقد سبق أنّ ذلك قول جمهور أهل العلم من الأئمّة الأربعة وغيرهم، ودليلهم في ذلك الحديث المشهور: (لا يمسّ القرآن إلا طاهر)، وهذا الحديث وإن كان في سنده مقال، إلا إنّ الأمّة تلقّته بالقبول لشهرته، وعملوا به[(٥)]، وهو جزء من كتاب طويل كتبه رسول الله ﷺ، لعمرو بن حزم – رضي الله عنه –، وقد رواه مالك

(١) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: (٢/ ٥٥١)، بإسناد رجاله ثقات كما قال المحقق.

(٢) ينظر: كتاب المصاحف: (٢/ ٥٥٠، ٥٥١).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٥٠٧).

(٤) ينظر: (ص٢٦٧).

(٥) ينظر كلام الحافظ ابن حجر – رحمه الله – حول هذا الحديث في تلخيص الحبير: (٤/ ١٧ – ١٨).

في الموطأ[1]، ولهذا رُوي عنه التشديد في مسّ المصحف وحمله لغير المتوضئ حيث قال – رحمه الله –: «أحسن ما سمعت أنّه لا يحمل المصحف بعلاقته، ولا في غلافه، إلا وهو طاهر، وليس ذلك لأنّه يدنّسه، ولكن تعظيماً للقرآن»[2].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: هل يجوز مسّ المصحف بغير وضوء أم لا؟. فأجاب: «مذهب الأئمّة الأربعة أنّه لا يمسّ المصحف إلا طاهر كما قال في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم أن لا يمسّ القرآن إلا طاهر. قال الإمام أحمد: لا شكّ أنّ النبيّ ﷺ كتبه له. وهو أيضا قول سلمان الفارسي وعبد الله بن عمر وغيرهما، ولا يُعلم لهما من الصحابة مخالف»[3].

وقال شيخنا العلامة ابن باز – رحمه الله –: «مسّ المصحف على غير وضوء لا يجوز عند جمهور أهل العلم، والذي عليه الأئمّة الأربعة – رحمة الله عليهم –، وهو الذي كان يفتي به أصحاب النبيّ عليه الصلاة والسلام، أنّه لا يمسّ القرآن إلا طاهر، وقد ورد في ذلك حديث صحيح لا بأس به من حديث عمرو بن حزم – رضي الله عنه – (أنّ النبيّ ﷺ كتب إلى أهل اليمن أن لا يمسّ القرآن إلا طاهر)، وهو حديث جيّد له طرق يشدّ بعضها بعضاً، هذا هو الواجب، وكذلك نقل المصحف أو تحريكه من مكان إلى مكان لا ينقله إلا من كان طاهراً، أو إذا تمّ ذلك بواسطة، كأن يأخذه في لفافة، أو يكون المصحف في لفافة فيأخذه بالعلاقة، أمّا أخذه مباشرة بيديه وهو على غير طهارة، فلا يجوز على الصحيح الذي عليه جمهور أهل العلم»[4].

---

(١) (٢/ ٧٣)، برقم: (٣٩٦).

(٢) ينظر؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/ ٢٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢١/ ٢٦٦).

(٤) فتاوى إسلامية: (٤/ ٢٣، ٢٤).

ومن ذلك: تمكين الكافر من مسّه، ولو لغرض دعوته إلى الإسلام، للحديث السابق، فإنّه إذا كان المسلم المحدث لا يجوز له مسّ المصحف؛ فإنّ الكافر من باب أولى، لأنّه نجس، ولأنّه لا يعرف قدر المصحف؛ فقد يعرّضه للامتهان بقصد أو بغير قصد. ولا بأس بتمكينه من مسّ تفسير للقرآن، أو ترجمة له بلغة أخرى إن كان أعجمياً، إذ إنّ هذا ليس له حكم المصحف، والله تعالى أعلم.

الصورة الرابعة: الدخول به إلى أماكن قضاء الحاجة:

يجب تنزيه المصحف عن الدخول به إلى أماكن قضاء الحاجة لما في ذلك من الامتهان الواضح، مع ما قد يتعرّض له من السقوط في موضع النجاسة، فإنّ كثيراً من الناس قد تسقط منه بعض أغراضه التي في جيبه عند رفع ثوبه لقضاء الحاجة، فإذا كان المصحف في جيبه، فقد يسقط ويتعرّض للبلل أو النجاسة، فوجب صيانته عن تلك الأماكن.

وقد حرّم ذلك بعض السلف. قال الأذرعي[1] – رحمه الله –: «والمتّجه تحريم إدخال المصحف ونحوه الخلاء من غير ضرورة؛ إجلالاً له وتكريماً»[2].

وقد سئل شيخنا العلامة ابن عثيمين – رحمه الله –: ما حكم الدخول بالمصحف إلى الحمّام؟ فأجاب: «أهل العلم يقولون: لا يجوز للإنسان أن يدخل به إلى الحمّام؛ لأنّ المصحف – كما هو معلوم – له من الكرامة والتعظيم ما لا يليق به أن يدخل به إلى هذا المكان»[3].

---

(١) هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد أبو العبّاس شهاب الدين الأذرعي، فقيه شافعي، مات سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة. ينظر: الأعلام: (١/ ١١٩).

(٢) ينظر: مغني المحتاج: (١/ ٤٠)، وسبل السلام للصنعاني: (١/ ١٦).

(٣) فتاوى إسلامية: (٤/ ٥٣).

الصورة الخامسة: توسّده والاتكاء عليه:

وقد نصّ على ذلك كثير من الأئمّة. قال النووي - رحمه الله -: «قال القاضي حسين[1] وغيره: لا يجوز توسّد المصحف، ولا غيره من كتب العلم»[2].

وقال الزركشي - رحمه الله -: «ويحرم توسّد المصحف، لأنّ فيه إذلالاً وامتهاناً، وكذلك مدُّ الرجلين إلى شيء من القرآن»[3]. وكذلك قال البهوتي - رحمه الله - في شرح منتهى الآداب[4].

وقال ابن عبد القوي - رحمه الله -: «يحرم الاتكاء على المصحف، وعلى كتب الحديث، وما فيه شيء من القرآن اتفاقاً»[5].

ومن ذلك: ما يفعله بعض الجهلة والسفهاء في بعض المساجد من جعل المصحف وسادة ينام عليها، وقد سئل شيخنا ابن جبرين - رحمه الله - عن هذا العمل، فأجاب منكراً: «لا شكّ أنّ توسّد القرآن حرام وذنب كبير، فيلزم المسلمين صيانة المصاحف عن الابتذال، وحفظها عن عبث العابثين، كما يلزم حفظ المساجد عن هؤلاء المفسدين بإغلاقها أو حراستها أو حفظ المصاحف ورفعها في مكان بعيد عن هؤلاء الجهلة العاصين»[6].

الصورة السادسة: مدّ الرجلين إليه:

إنّ من احترام المصحف وما يحتويه من كلام الله تعالى: ألا تُمَدَّ الأرجل إليه، كما يفعله بعض الناس في المساجد وغيرها، لا سيما في هذه الأزمان، حيث توضع

---

(١) هو الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي الشافعي، فقيه خراسان في عصره، كان يقال له: حبر الأمة، مات سنة اثنتين وستين وأربعمائة. ينظر: الوافي بالوفيات: (٤/ ٢٨٣).

(٢) المجموع: (٢/ ٨٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن: (١/ ٤٧٨).

(٤) (١/ ٧٨).

(٥) الآداب الشرعية لابن مفلح: (٢/ ٢٩٧).

(٦) فتاوى إسلامية: (٤/ ٤٤).

المصاحف في رفوف صغيرة على الأرض، أو على حاملات المصاحف. ولو أنّ أحداً من الناس مدَّ رجليه إلى شخص أمامه، لغضب، وعدَّ ذلك من سوء الأدب، فكتاب الله أولى بالإجلال والتعظيم والاحترام.

وقد كان الناس في الماضي يضعون المصاحف في رفوف عالية لا يطالها إلا الرجال، فكانت بعيدة عن مثل هذا الامتهان، ثمّ تخلّى الناس عن هذه العادة، فياليت القائمين على المساجد يعيدون هذه العادة الحميدة؛ صيانة للمصاحف عن الامتهان.

وقد سبق قريباً قول الزركشي – رحمه الله – في تحريم مدِّ الأرجل إلى القرآن أو شيء منه.

الصورة السابعة: وضع شيء عليه:

فكتاب الله – عزّ وجلّ – يعلو ولا يُعلى عليه، حسّيّاً ومعنوياً، فلا يجوز وضع شيء عليه، لما في ذلك من الامتهان والتنقّص. أمّا وضع المصاحف بعضها فوق بعض، فقد أجازه أهل العلم للحاجة إليه، ولأنّ ذلك لا يعدّ امتهاناً عرفاً، إذ جرى عليه عمل الناس عبر الأزمنة بلا نكير.

الصورة الثامنة: وضعه على الأرض:

إنّ وضع المصحف على الأرض ربّما يكون دليلاً على الاستخفاف به وبما فيه من آيات الله، ولأنّ ذلك قد يعرّضه للتلوّث بالغبار ونحوه، أو الوطء بالأقدام لا سيما في بعض أماكن الازدحام، ولذا أجازه طائفة من أهل العلم بشروط، ولم يجزه آخرون بشروط.

وممّن ذهب إلى عدم الجواز: شيخنا عبد الله بن جبربن – رحمه الله – فإنّه قال: «القرآن الكريم المكتوب في هذه المصاحف له مكانته وفضله، فلا يجوز وضعه على مستوى الأرض، ولا يُعرّض للامتهان، ولا يُوطأ بالأقدام، ولا يُجلس عليه، ودليل

ذلك قول الله تعالى: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣، ١٤]، والرفع يعمّ الرفع الحقيقيّ بأن توضع المصاحف على مكانٍ مرتفع حساً ككرسيّ أو طاولة أو جدار أو رفّ أو نحو ذلك، والرفع المعنوي وهو تنزيهها عن الامتهان والابتذال وعن التعرض للتراب والغبار والنجاسات. ولذلك يتأكّد على من رأى ورقة من المصحف أو فيها ذكر الله وقد ألقيت في الأرض وتعرّضت للامتهان والوطء بالأقدام؛ أن يرفعها وينزهها عمّا تتعرّض له، فقد ورد في ذلك أجرٌ كبير لمن فعل ذلك. والله أعلم»[١].

وممّن أجازه من المتقدّمين: العلامة ابن مفلح – رحمه الله – فإنّه قال بعد أن ذكر كراهية استدباره: «وفي معنى ذلك: التخطّي ورميه إلى الأرض بلا وضع»[٢]، ومن المتأخّرين: شيخنا العلامة ابن باز – رحمه الله – لكنّه اشترط أن يكون ذلك للحاجة وأن يكون على أرض طيبة. قال – رحمه الله –: «وضع المصحف في الأرض إذا دعت الحاجة إلى ذلك في الأرض الطيّبة لا بأس، وإذا تيسّر مكان رفيع مثل كرسي أو دولاب أو غير ذلك؛ فهذا أولى وأفضل. فإن لم يتيسر ذلك فبدا له وضعه على الأرض أو على الحصير لأسباب دعت إلى ذلك؛ فلا حرج في ذلك، لكن لا يوضع إلا على أرض طيبة عند الحاجة»[٣].

ولا شكّ أنّ الأكمل والأفضل ألا يوضع على الأرض مطلقاً تعظيماً لشعائر الله، وتربية للأجيال على ذلك، والله تعالى أعلم.

الصورة التاسعة: وضعه في السيّارة:

يعمد بعض الناس إلى وضع المصحف في سيّارته على المنضدة الأمامية، أو الخلفية تبرّكاً به ودفعاً للعين – بزعمهم – أو تهاوناً به، ولا يخفى ما في ذلك

(١) هذه الفتوى نشرت في موقع الشيخ رحمه الله.
(٢) الفروع: (١/ ١٩٢).
(٣) نشرت هذه الفتوى في الموقع الرسمي للشيخ رحمه الله.

من الامتهان، حيث إنّ المصحف يتعرّض للشمس الحارقة، فيتغيّر لونه، وربّما تمزّق غلافه من شدّة الحرارة، وبعضهم لا يتورّع عن وضع أشرطة غنائية محرّمة بجانب المصحف، وقد رأيت مثل ذلك بعيني في بعض السيارات، ممّا يدلُّ على الاستخفاف بالمصحف وما فيه من كلام الله، والجهل بحقّه من الاحترام والإجلال.

أمّا من وضعه في مكان آمن محترم ليقرأ فيه الركّاب فلا بأس، وقد سئل شيخنا العلامة ابن باز عن هذه المسألة فأجاب: «وضع المصحف في السيّارة للتبرّك بذلك ليس له أصل، وليس بمشروع. أمّا وضعه في السيّارة ليقرأ فيه بعض الأحيان، أو ليقرأ فيه بعض الركّاب؛ فهذا طيّب ولا بأس، والله ولي التوفيق»[1].

وقد سبق بيان حكم اتّخاذ المصحف أو بعض الآيات المكتوبة للتبرّك ودفع العين بما يغني عن الإعادة[2].

الصورة العاشرة: تمكين السفهاء من مسّه:

المراد بالسفهاء هنا من لا يعرف قدر القرآن وقدسيته كالصبيان غير المميّزين، والمعتوهين، ومن باب أولى المجانين، قال الإمام النوويّ - رحمه الله -: «ويمنع المجنون والصبيّ الذي لا يميّز من مسّ المصحف مخافة من انتهاك حرمته، وهذا المنع واجب على الوليّ وغيره ممّن رآه يتعرّض لحمله»[3].

أمّا الصبيان المميّزون، فلم أقف على أحد قال بحرمة تمكينهم منه مطلقاً، وإنّما الخلاف في مسّهم له بلا طهارة، فرأى بعضهم الجواز للحاجة كما يقولون، ولأنّنا لو اشترطنا الطهارة أدّى ذلك إلى تنفيرهم عن حفظه، وفي الأمر بالتطهير حرج عليهم، قال صاحب الهداية: «ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لأنّ في المنع تضييع

(١) فتاوى إسلامية: (٤/ ٢٩).

(٢) ينظر (ص٢٦٧)، وما بعدها.

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن: (ص١١٠).

حفظ القرآن، وفي الأمر بالتطهير حرجاً بهم»[1]. وحكى ابن قدامة - رحمه الله - في هذه المسألة قولين، قال: «وفي مسّ صبيان الكتائب ألواحهم التي فيها القرآن وجهان، أحدهما: الجواز لأنه موضع حاجة، فلو اشترطنا الطهارة أدّى إلى تنفيرهم عن حفظه. والثاني: المنع لدخولهم في عموم الآية»[2].

والذي أراه أن يُشجّعوا على الطهارة ليتربّوا على تعظيم هذا القرآن، لكن لا يشدّد عليهم فيه فينفروا، مع عدم تمكينهم من مس المصاحف العامّة - ولا سيما عند الحفظ -، وإنّما يخصّص لهم أجزاء من المصحف كـ«ربع يسّ»، و«قد سمع»، وجزء عمَّ، وهذه وإن كان ينطبق عليها حكم المصحف الشريف، إلا أن تداولها بأيدي الصبيان أهون من تداول المصحف الكامل عملاً بقاعدة ارتكاب أخفّ الضررين لدفع أعلاهما.

والمؤسف أنّ امتهان المصاحف لم يقتصر على الصبيان، بل تعدّى ذلك إلى بعض البالغين من طلاب المدارس والجامعات، حيث إنّ بعضهم يأخذون المصاحف من الأماكن العامّة كالمصلّى أو غيره، فإذا فرغوا منها تركوها في القاعات أو في الممرات ليعلوها الغبار!، وهذا يراه كلّ من له صلة بالتعليم، وتعليم القرآن على وجه الخصوص، والحلُّ يكمن في حفظ المصاحف العامّة عن هؤلاء السفهاء، فلا يمكّنون من الوصول إليها، مع إلزامهم بإحضار مصاحف خاصّة بهم يتحمّلون هم مسؤولية المحافظة عليها وحفظها، وبهذا تختفي هذه الظاهرة المقلقة.

هذا ما ظهر لي من صور الامتهان، والله تعالى أعلم.

(١) الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني: (١/ ٣١).
(٢) المغني: (١/ ١٦٩).

الخاتمة

وبعد هذا التفصيل في صور الامتهان المتعمّد وغير المتعمّد للنصّ القرآني؛ أخلص إلى ما يلي:

أوّلاً: أهمّ النتائج:

١) أنّ النصّ القرآني نصّ مقدّس، وقد ثبتت قداسته بأدلّة كثيرة جداً.

٢) وجوب صيانة هذا النصّ القرآني من جميع وجوه العبث والامتهان وسائر وجوه الابتذال، وأنّ ذلك من تعظيم شعائر الله.

٣) أنّ هذا النصّ القرآني المقدّس لا يشبهه شيء من نصوص البشر أيّاً كانت، ولا يُعامل معاملتها، إلا فيما لا يخلُّ بقداسته وجلاله.

٤) أنّ هذا النصّ القرآني بما يحمله من قداسة وإعجاز هو أكبر عائق أمام كلّ جهد يبذله خصوم هذا الدين لردّ المسلمين عن دينهم، وتحقيق أهدافهم المشبوهة.

٥) أنّ جهود خصوم الدين في النيل من هذا النصّ وإن كانت قديمة، إلا أنّها شهدت في هذا الزمن تطوراً في الأساليب من أخطرها: الدعوة إلى قراءة جديدة معاصرة للنصّ من أجل تفريغه من محتواه، مع إبقاء قداسته، بل حتى مع التشكيك في قداسته بأساليب ماكرة.

٦) أنّ تعمّد امتهان القرآن وإن كان في ظاهره كفراً صريحاً؛ إلا أنّ فاعله ليس بالضرورة أن يكون كافراً، فقد يكون جاهلاً أو متأوّلاً أو معذوراً بأيّ عذر من الأعذار حتى تقوم عليه الحجّة، كما قرّر ذلك علماء الإسلام.

٧) أنّ تعظيم النصّ القرآني وإجلاله مع الإفراط في ذلك، قد يحمل بعض المسلمين على امتهانه وابتذاله بغير قصد.

٨) جهل كثير من المسلمين أو تساهلهم بحقّ هذا القرآن الكريم، وتفريطهم في ذلك، ممّا قد يؤدّي إلى امتهانه بصور متعددة.

ثانياً: التوصيات:

١) أوصي أهل العلم وطلابه والباحثين الجادّين المتميزين بالعناية بهذا النصّ القرآني الكريم، حفظاً وفهماً وتدبراً، والعمل به، والوقوف بقوة وحزم في وجه كلّ مشكّك، وفضح أساليبهم وخططهم للنيل من هذا النصّ ومحاولة إسقاطه.

٢) كما أوصي أهل العلم وطلابه بتعريف عامّة المسلمين بهذا النصّ التعريف الصحيح، وحثّهم على العناية به وإجلاله دون إفراط ولا تفريط، فكلا طرفي قصد الأمور ذميم. وذلك حفظاً له من الامتهان.

والله تعالى أعلم، وصلّى الله على نبينا محمّد.

فهرس المراجع والمصادر

- **القرآن الكريم.**

١) **الإتقان في علوم القرآن** لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، من مطبوعات مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، ١٤٢٦هـ، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية.

٢) **أحكام القرآن** لأبي بكر محمّد بن عبد الله بن العربي، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: علي البجاوي.

٣) **الآداب الشرعية والمنح المرعية** لأبي عبد الله محمّد بن مفلح المقدسي الحنبلي، من توزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

٤) **الإسلام والحرية، الالتباس التاريخي** لمحمّد الشرفي، دار الفنك - الدار البيضاء، ٢٠٠٢م.

٥) **إظهار الحقّ المبين بتأييد إجماع الأئمّة الأربعة على تحريم مسّ وحمل القرآن لغير المتطهرين** لعلي بن حسين بن عابد المالكي، الناشر: المحقق، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ، تحقيق ودراسة: بسّام اليوسف.

٦) **الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة (دراسة بيانية تشتمل على ٨١ آية من الذكر الحكيم)** للأستاذ الدكتور أحمد بن محمّد الخرّاط، من مطبوعات مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، ١٤٢٦هـ.

٧) **الأعلام** لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة السادسة: ١٩٨٤م.

٨) **الأعمال الشعرية الكاملة** لأمل دنقل، مكتبة مدبولي - القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٨٧م.

٩) **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل** لأبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمّد حامد الفقي.

١٠) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** لعبد الله بن عمر البيضاوي، بيروت؛ دار الفكر، ١٤١٦هـ، تحقيق: عبد القادر عرفات.

١١) **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء** لقاسم بن عبد الله ابن أمير علي القونوي، دار الوفاء – جدة، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.

١٢) **البداية والنهاية** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، بيروت: مكتبة المعارف.

١٣) **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف بابن الملقن، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

١٤) **البرهان في علوم القرآن** لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٥) **تاج العروس من جواهر القاموس** لأبي الفيض مرتضى الزبيدي، دار الفكر – بيروت، ١٤١٤هـ.

١٦) **تاريخ الإسلام** لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الفكر – بيروت.

١٧) **تأويل مشكل القرآن** لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المكتبة العلمية – المدينة المنوّرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠١هـ.

١٨) **التبيان في آداب حملة القرآن** لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار المعرفة، مكتبة الغزالي.

١٩) **تثوير القرآن** لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م.
٢٠) **تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)** لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر.
٢١) **التحرير والتنوير** لمحمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٢٢) **تذكرة الحفّاظ** لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الفكر العربي – بيروت.
٢٣) **تفسير الجلالين** لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى.
٢٤) **تفسير القرآن الحكيم الشهير بالمنار** لمحمّد رشيد رضا، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية.
٢٥) **تفسير القرآن العظيم** للحافظ ابن كثير الدمشقي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ.
٢٦) **تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين** لأبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.
٢٧) **التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة**، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوّرة: ١٤٠٦هـ.
٢٨) **تلبيس إبليس** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزيّ، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ، تحقيق: د. السيد الجميلي.
٢٩) **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** للحافظ ابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، تحقيق وتعليق: شعبان محمّد إسماعيل.
٣٠) **تهذيب الكمال** لأبي الحجّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، مؤسّسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ، تحقيق؛ د. بشّار عوّاد معروف.

٣١) **التوضيحات الجليّة شرح المنظومة السخاوية في متشابهات الآيات القرآنية** لمحمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل، المكتبة المحمودية – القاهرة، الطبعة الأولى.

٣٢) **جامع البيان في تأويل القرآن** لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري: الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلميّة: ١٤١٢هـ.

٣٣) **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق؛ أحمد محمد شاكر وآخرون.

٣٤) **الحداثة في ميزان الإسلام** د. عوض بن محمّد القرني، هجر للطباعة والنشر – الجيزة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ، تقديم سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز.

٣٥) **دراسات في علوم القرآن الكريم** لفهد بن عبد الرحمن الرومي، الناشر: المؤلّف، الطبعة الثانية عشرة: ١٤٢٥هـ.

٣٦) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** لأبي الفضل محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٧) **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء** لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستي.

٣٨) **الروضة من الكافي للكليني، تصحيح وتعليق** علي أكبر الغفاري، عني بنشره الشيخ محمّد الآخوندي مؤسّس دار الكتب الإسلامية – طهران – بازار سلطاني، الطبعة الثانية: ١٣٨٩هـ.

٣٩) **زاد المسير في علم التفسير** لأبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن الجوزيّ، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.

٤٠) **سبل السلام شرح بلوغ المرام** لمحمّد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، من مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية – الرياض، ١٣٩٧هـ، صحّحه وعلّق عليه: خليل إبراهيم ومحمّد محرز.

٤١) **السلسلة الصحيحة** لمحمّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض.
٤٢) **سنن أبي داود** لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر – بيروت، تحقيق؛ محمد محيي الدين عبد الحميد، ومع الكتاب: تعليقات كَمَال يوسُفْ الحُوت.
٤٣) **سنن النسائي الكبرى** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن.
٤٤) **الشرح الممتع على زاد المستقنع** لأبي عبد الله محمّد بن صالح بن عثيمين، مؤسسة آسام للنشر – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ، اعتنى به: د. سليمان أبا الخيل، و د. خالد المشيقح.
٤٥) **صحيح البخاري** لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، دار السلام – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ، باهتمام: عبد المالك مجاهد.
٤٦) **صحيح سنن أبي داود** لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.
٤٧) **صحيح مسلم** لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري: الرياض: مكتبة الرشد: ١٤٢٢هـ.
٤٨) **ضعيف سنن أبي داود** لمحمّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت.
٤٩) **طبقات الشافعية الكبرى** لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار هجر، الطبعة الثانية: ١٤٣١هـ، تحقيق: د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح الحلو.
٥٠) **طبقات المفسرين** لأحمد بن محمد الأدنوي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي.
٥١) **العقل عند الشيعة الإمامية** د. رشدي محمّد عرسان سليمان، مطبعة دار السلام – بغداد، الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ.

٥٢) **فتاوى إسلامية** لأصحاب الفضيلة العلماء: سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وفضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، إضافة إلى اللجنة الدائمة وقرارات المجمع الفقهي، جمع وترتيب: محمّد بن عبد العزيز المسند، دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

٥٣) **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء** جمع وترتيب أحمد الدويش، من منشورات رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض، الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ.

٥٤) **فتح الباري شرح صحيح البخاري** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٥٥) **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد** لعبد الرحمن بن حسن بن محمّد بن عبد الوهّاب، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة: ١٤١٩هـ.

٥٦) **الفروع** لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٥هـ.

٥٧) **الفكر الأصولي واستحالة التأصيل** لمحمّد أركون، دار الساقي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م، ترجمة وتعليق: هاشم صالح.

٥٨) **القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير** لمحمّد محمود كالو، دار اليمان - حلب، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ، تقديم: الأستاذ الدكتور أبو لبابة الطاهر، والدكتور عبد العزيز الحربي.

٥٩) **القراءة الجديدة للنص الديني** (الباطنيون الجدد والقراءة المتهافتة للنص الديني) للدكتور عبد المجيد النجار، إصدار مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٦م.

٦٠) **قضايا في نقد العقل الديني** لمحمّد أركون، دار الطليعة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م، ترجمة وتعليق: هاشم صالح.

٦١) **قواعد الترجيح عند المفسّرين، دراسة نظرية تطبيقية** للدكتور حسين الحربي، دار القاسم - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٦٢) **قواعد التفسير، جمعاً ودراسة** للدكتور خالد السبت، الخبر، دار ابن عفّان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٦٣) **الكافي** لمحمد بن يعقوب الكليني، دار المرتضى - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

٦٤) **كتاب التوحيد الذي هو حقّ الله على العبيد** للإمام محمّد بن عبد الوهّاب، دار السلسبيل - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ، مع تعليقات مختصرة أعدّها: محمّد المسند.

٦٥) **كتاب المصاحف** لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث المعروف بـ «ابن أبي داود»، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ، دراسة وتحقيق ونقد: الدكتور محبّ الدين عبد السبحان واعظ.

٦٦) **كسر الصنم (نقض كتاب أصول الكافي)** لآية الله أبي الفضل البرقعي، دار البيارق - الأردن، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ، ترجمة: عبد الرحيم ملا زاده البلوشي، راجعه وعلّق عليه: عمر بن محمود أبو عمر.

٦٧) **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، بيروت، دار المعرفة.

٦٨) **الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث** لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي الحلبي الطرابلسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ، تحقيق: صبحي السامرائي.

٦٩) **اللباب في شرح الكتاب** لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، حقّقه وضبطه وعلّق حواشيه: محمود أمين النواوي.

٧٠) **لسان العرب** لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

٧١) **لسان الميزان** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند.

٧٢) **لقاء الباب المفتوح**، لأبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

٧٣) **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد** لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.

٧٤) **متن الشاطبية في حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، للقاسم ابن فيرة الشاطبي، مكتبة جمهورية مصر – القاهرة، ضبط وتحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل.

٧٥) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الفكر – بيروت، ١٤١٢ هـ.

٧٦) **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن قاسم.

٧٧) **المحكم في نقط المصاحف** لأبي عمرو الداني، مديرية إحياء التراث القديم – دمشق، ١٩٦٠م، تحقيق: د. عزّة حسن.

٧٨) **مدخل إلى القرآن الكريم** لمحمّد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، الطبعة الثانية: ٢٠٠٧م.

٧٩) **المستطرف في كل فن مستظرف** لأبي الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد الأبشيهي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٦م، تحقيق: د.مفيد محمد قميحة.

٨٠) **المسند** للإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة – القاهرة.

٨١) **مشكاة المصابيح** لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

٨٢) **المصنف في الأحاديث والآثار** لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٨٣) **معاني القرآن الكريم** لأبي جعفر النحّاس، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني.

٨٤) **معجم الأمثال العربية القديمة**، للدكتور عفيف عبد الرحمن، دار العلوم – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٨٥) **المعجم الكبير** لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٨٦) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٨٧) **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٨٨) **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** لمحمّد الخطيب الشربيني، دار الفكر – بيروت.

٨٩) **مفهوم النصّ، دراسة في علوم القرآن**، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، الطبعة السادسة: ٢٠٠٥م.

٩٠) **مناهل العرفان في علوم القرآن** لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.

٩١) **منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية** لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٢) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ.

٩٣) **الموافقات في أصول الشريعة** لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، دار المعرفة – بيروت، شرح: عبد الله دراز.

٩٤) **الموطأ** لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٩٥) ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٩٦) **النصّ، السلطة، الحقيقة** لنصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي – بيروت والدار البيضاء، الطبعة الثالثة: ١٩٩٧م.

٩٧) **نقد الخطاب الديني** لنصر حامد أبو زيد، دار سينا – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٩٩٢م.

٩٨) **الهداية شرح بداية المبتدي** لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني، المكتبة الإسلامية.

٩٩) **هذا هو الكافي** للدكتور طه حامد الدليمي، الطبعة الأولى.

١٠٠) **الوافي بالوفيات** للصفدي.

١٠١) **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي. ط١؛ دمشق: دار القلم: ١٤١٥هـ. تحقيق: صفوان عدنان داودي.

- **الصحف والمجلات الورقية:**

أوّلاً: الصحف:

صحيفة البلاد السعودية، العدد: ١٦٠٥٧.

صحيفة الندوة السعودية، العدد: ١١١٨٠.

صحيفة الجزيرة السعودية، الأعداد: ٨٦٤٨- ٨٧٠٤- ٩٤٦٤- ٩٥٨٩- ٩٧٢٦- ٩٨٧٣.

صحيفة الرياض السعودية، الأعداد: ٨١٧٠- ١٠٣٧٨- ١٠٤٤٠- ١٠٦٩٢- ١١٠٨٦- ١١٣٢٣- ١٢٨٦٣- ١٣٠٥٨- ١٣٠٦٥- ١٣٢٨٢- ١٣٣٢٤- ١٣٤٢٩- ١٣٨٥٦- ١٥٢٤٢.

ملحق الأربعاء، بتاريخ: ٢٦/ ٩/ ١٤٢٥هـ.

صحيفة الوطن السعودية، الأعداد: ٩٤٤- ١١١٢- ١١١٣.

صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد: ٩٧١٦.

ثانياً: المجلات:

مجلّة الدعوة السعودية، العدد: ١٧١٧.

مجلّة اليمامة السعودية، الأعداد: ١٤٠٩- ١٤٥١- ١٧١٠.

المجلّة العربية، عدد شهر ذي القعدة ١٤٢٠هـ.

مجلّة الحوادث اللبنانية، العدد: ١٦٠٤.

مجلّة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد: ٢٣.

مجلة هدى القرآن، العدد: ١٥.

- **المجلات والمواقع والمنتديات الإلكترونية:**

أولاً: المجلات الإلكترونية:

مجلّة الفوانيس. مجلّة الحوار المتمدّن.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

موقع إسلام أون لاين. نت.

موقع باب.

موقع بحوث ودراسات.

موقع بوابة الأوان.

موقع شبكة الدفاع عن السنّة.

موقع فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البرّاك.

موقع فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين.

موقع محمّد صلّى الله عليه وسلّم.

موقع الملتقى الفكري للإبداع.

موقع وزارة الأوقاف المصرية.

ثالثاً: المنتديات الإلكترونية:

منتدى الحكمة للفكر والباحثين.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢٠٣
المقدمة	٢٠٤
التمهيد	٢٠٩
المبحث الأول: (صور الامتهان المتعمد وشبه المتعمد)	٢١١
الصورة الأولى: إقحام النصّ القرآني أو محاكاته بما يشبه الاقتباس أو التضمين، على سبيل السخرية والاستهزاء	٢١١
الصورة الثانية: الدعوة إلى تفسير النصّ وفهمه فهماً «عصرياً» منقطعاً تماماً عن فهم السلف	٢٢٢
الصورة الثالثة: الاستشهاد بالنصّ القرآني أو إقحامه في الكلام النثري بطريقة هي أقرب إلى الهذيان والاستخفاف والسخرية	٢٣٢
الصورة الرابعة: إنزال النصوص الواردة في الكفّار والمنافقين على المؤمنين من أهل العلم والدعوة والدين	٢٣٤
الصورة الخامسة: الاستشهاد الخاطئ بالنصّ، أو ذكره بالمعنى استخفافاً، مع سهولة الوصول إليه، لا سيما مع التطوّر التقني والفنّي	٢٣٩
الصورة السادسة: التشكيك في النصّ القرآني، بادّعاء نقصه أو بتحريفه لفظاً أو معنى	٢٤٢
المبحث الثاني: (صور الامتهان غير المتعمّد)	٢٤٨
المطلب الأول: صور الامتهان المتعلقة بالنص ذاته	٢٤٩
الصورة الأولى: التكلم به	٢٤٩
الصورة الثانية: جعله نغمة للهاتف النقال	٢٥٢
الصورة الثالثة: جعله مادة للنكت والطرائف	٢٥٣
الصورة الرابعة: التكسب وسؤال الناس بتلاوته وترتيله	٢٥٤
الصورة الخامسة: جعله شعارًا في المنافسات الرياضية	٢٥٥
الصورة السادسة: خلط شيء معه	٢٥٦
الصورة السابعة: تحميله ما لا يحتمل	٢٥٨
الصورة الثامنة: الزعم بأنّ فيه كلّ شيء	٢٥٨

الموضوع	الصفحة
الصورة التاسعة: تلاوته بالمقامات الموسيقية	٢٦٠
المطلب الثاني: صور الامتهان المتعلقة بكتابته ورسمه	٢٦١
الصورة الأولى: كتابته بغير الرسم العثماني	٢٦٢
الصورة الثانية: كتابته في لوحات للتعليق في البيوت والمكاتب وغيرها	٢٦٤
الصورة الثالثة: كتابته في حروز للتعليق على الرقبة وغيرها كتمائم	٢٦٥
الصورة الرابعة: كتابته على جسد المريض للاستشفاء	٢٦٧
الصورة الخامسة: كتابته في إناء ليشرب منه المريض	٢٦٩
الصورة السادسة: كتابته على السيارات	٢٧٠
الصورة السابعة: كتابته على الملابس الداخلية للاسترقاء به	٢٧١
الصورة الثامنة: كتابته بشكل متقطع	٢٧١
الصورة التاسعة: كتابته على شكل صورة إنسان أو حيوان	٢٧١
الصورة العاشرة: كتابته على الدراهم ونحوها	٢٧٢
الصورة الحادية عشرة: كتابته بالذهب	٢٧٢
المطلب الثالث: صور الامتهان المتعلّقة بالوعاء الذي يُكتب فيه	٢٧٣
الصورة الأولى: السفر به إلى بلاد العدوّ	٢٧٤
الصورة الثانية: تصغير لفظه وحجمه	٢٧٥
الصورة الثالثة: مسّه بغير طهارة	٢٧٥
الصورة الرابعة: الدخول به إلى أماكن قضاء الحاجة	٢٧٧
الصورة الخامسة: توسده والاتكاء عليه	٢٧٨
الصورة السادسة: مد الرجلين إليه	٢٧٨
الصورة السابعة: وضع شيء عليه	٢٧٩
الصورة الثامنة: وضعه على الأرض	٢٧٩
الصورة التاسعة: وضعه في السيارة	٢٨٠
الصورة العاشرة: تمكين السفهاء من مسه	٢٨١
الخاتمة	٢٨٣
فهرس المراجع والمصادر	٢٨٥
فهرس الموضوعات	٢٩٧